التحــليل الجغــرافي للهجــرة غــير المشــروعــة

مـن مصـــر إلـى ليبيـا: "دراسة ميدانية"

إعداد الباحــث/ صـــلاح محمـد صـــلاح ديـــاب[1]

☒ ملخص البحــث:

استهدف البحث دراسة إحدى أهم المشكلات البشرية في العصر الحديث، وهى الهجرة غير المشروعة؛ إذ إنها موضوع الساعة في العالم أجمع، وعلى الساحة العربية والإفريقية على وجه الخصوص، ولعل أهم باعث للهجرة بأنواعها المختلفة، هو التزاحم السكاني الكبير الذى يشهده العالم في العقود الأخيرة، مع نقص في الموارد وتدني المستوى المعيشي، ومحاولة تحقيق مستويات اقتصادية أفضل، ويتعرض البحث لدراسة مشكلة الهجرة غير المشروعة من حيث مفهومها، والوقوف على أهم الأسباب والدوافع الباعثة لها، كما تم دراسة عينة من المهاجرين السريين من حيث أهم عناصر الخصائص الديموغرافية لهم، وتم رصد التوزيع الجغرافي للمهاجرين من جميع محافظات جمهورية مصر العربية عبر البوابة الغربية، متجهين إلى ليبيا أو إلى دول جنوب أوروبا، ومن واقع الدراسة الميدانية للباحث، تمكن من تحديد أهم الطرق، والمسالك، والمدقات التي يتخذها المهاجر سبيلًا له في عبور الحدود المصرية-الليبية، ومما لا شك فيه أن لكل ظاهرة مميزاتها وعيوبها؛ فقد تمكن الباحث من رصد أهم المميزات للهجرة غير المشروعة من واقع الدراسة الميدانية على مدار عام كامل، وأيضًا رصد أهم الأخطار والمشكلات التي يتعرض لها المهاجرون السريون خلال رحلتهم الظلماء في الصحراء القاحلة، وتتمثل منطقة الدراسة في النطاق الشمالي الغربي للحدود المصرية-الليبية بمنطقة السلوم، بمحافظة مطروح، وشمل البحث دراسة ٢٠٪ من حجم المهاجرين السريين، الذين بلغ عددهم أكثر من خمسة وعشرين ألف مهاجر "متسلل للحدود سرًّا"، وذلك خلال عام ٢٠١٥م، واختتم البحث باقتراح أهم الآليات للتصدي لمشكلة الهجرة غير المشروعة، وأهم السبل التي يجب اتباعها للمواجهة العلمية السليمة والصحيحة لهذه الظاهرة؛ من أجل الحفاظ على الأرواح البشرية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير المشروعة– السلوم – مصر – ليبيا– المهاجرون السريون.

[1]) **معيد شعبة المساحة والخرائط، بقسم الجغرافيا ، كلية الآداب، جامعة المنوفية**
salahdiab950@art.menofia.edu.eg - salahdiab950@ gmail.com

☒ مقدمـــــــــة:

تُعد الهجرة ظاهرةً جغرافيةً من الدرجة الأولى؛ فهي في تعريفها البسيط الانتقال من مكان لآخر، ولقد أصحبت الهجرة محل اهتمام كبير من قِبَل دول العالم أجمع، وذلك بسبب تزايد نسبتها في الآونة الأخيرة، ولعل أهم باعث لها هو التزاحم السكاني الكبير الذى يشهده العالم، وتتعدد دوافع الهجرة، ولعل أبرز دافع لها محاولة تحقيق مستويات اقتصادية أعلى، غير أنه يوجد نوع من الهجرة يرتبط بالتهجير الإجباري (أبو عيانة، ١٩٨٩، ص٨١)، وقد يكون الفقر وتدني المستوى المعيشي نوعًا من أنواع التهجير القسري؛ بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تقع فيها معظم دول العالم النامي؛ فالهجرة ظاهرة تفاعلية تتكامل فيها الأمكنة والمجتمعات؛ لتعادل خللًا في الصيغ والتراكيب الانتشارية للسكان في الأمكنة، وتسد نقصًا في العمل بمنطقة ما، وتخفف عبئًا سكانيًا زائدًا عن قدرة مكان آخر، كما أنها آلية نقل ونشر لثقافات الشعوب المحلية، والجماعات الدولية، كما هي إحدى أدوات تشكيل الهوية الإقليمية والقومية في نفس الوقت (مصيلحى، ٢٠١٠، ص ٢٧٥)، وبسبب التزاحم السكاني، وتدني مستوى المعيشة، وتفشي ظاهرة البطالة، لجأ المصريون إلى الهجرة؛ لتحسين الوضع الاقتصادي، وبدأ الإقبال على الهجرة بشكل واضح منذ سبعينيات القرن العشرين، وبسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية، اشتدت الهجرة الخارجية مع مطلع التسعينيات (حسانين، ٢٠١٤، ص٣)، وكلما ازداد الوضع الاقتصادي سوءًا أصبح المصريون يخاطرون بحياتهم عن طريق الهجرة غير المشروعة، في سبيل الحصول على فرصة عمل بالخارج، الأمر الذي أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح البشرية، غير أنه لا نعلم ما هي الثقافة التي سوف يكتسبها المهاجر من مجتمع هجرته، ويعود ويبثها في المصريين؟ هذا فضلًا عن احتمالات استغلال المهاجرين غير الشرعيين في أعمال تتنافى مع الدين، والعادات والتقاليد، والقانون.

☒ منطقـــــة الدراســـــــة:

تتضمن منطقة الدراسة جمهورية مصر العربية؛ حيث تمثل دولة المنشأ Origin للهجرة غير المشروعة، إلى جانب الجماهيرية العربية الليبية التي تمثل دولة المقصد Destination، أو العبور منها إلى دول أخرى، وتركز الدراسة على محافظة مطروح، وبالتحديد منطقة خليج وهضبة السلوم؛ إذ يعبر من خلالهما المهاجرون غير الشرعيين الحدود إلى ليبيا؛ **إما عن طريق البحر** من منطقة بقبق، وخليج السلوم، والحدود البحرية الدولية، **أو عن طريق البر**، بدايةً من سيدى براني، وبقبق، إلى هضبة السلوم، وتركز الدراسة على الشريط الحدودي من أول نقطة حدودية مصرية على البحر المتوسط شمال ميناء السلوم البري، حتى جنوبِهِ، بامتداد تسعين كيلو مترًا، ويوضح الشكل (١) منطقة الدراسة.

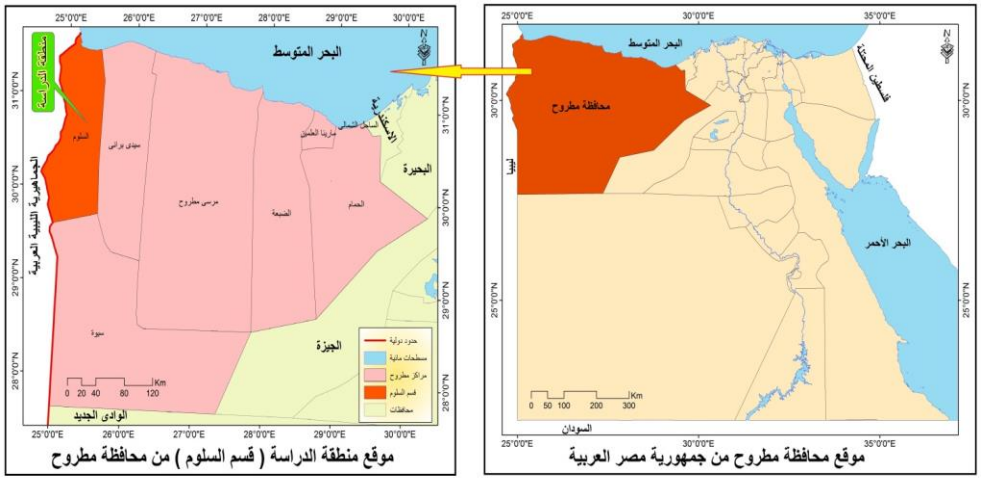

شكل (١) ديجرام يوضح منطقة الدراسة للهجرة غير المشروعة من مصر إلى ليبيا

☒ **حدود الدراســــــة:**

لكل دراسة هيكل تنظيمي يحتويها، ويبرز حدودها، وتتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

١) **الحد الموضوعي:** ويتمثل في موضوع الهجرة غير المشروعة.

٢) **الحد المكاني:** ويتمثل في جمهورية مصر العربية، مع التركيز على منطقة وقسم السلوم بمحافظة مطروح، التي تمثل منطقة العبور للمهاجرين السريين إلى ليبيا، أو إلى دول جنوب أوروبا.

٣) **الحد الزمني:** ويتمثل في عام الخدمة العسكرية للباحث في سلاح قوات حرس الحدود المصرية، خلال الفترة من ٢٠١٥/٣ إلى ٣/ ٢٠١٦ م، الملحق(١).

٤) **الحد الديموغرافي:** ويتمثل في اختيار عينة عشوائية من المهاجرين السريين لدراستهم، تمثل ٢٠٪ من حجم المهاجرين السريين الذين بلغ عددهم في عام ٢٠١٥م أكثر من خمسة وعشرين ألف متسلل.

☒ **إشكالية البحث:**

تتمثل إشكالية الدراسة في انتشار ظاهرة الهجرة غير المشروعة في المجتمع المصري، وما يرتبط بها من ظواهر سلبية؛ مثل الاتجار بالبشر، والأعضاء البشرية، وكثرة تجارة المخدرات، وتفشي الدعارة والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال، بالإضافة إلى غرق وموت الكثير من المهاجرين خلال رحلتهم المحفوفة بالكثير من المخاطر، وبتحليل حركة الهجرة غير المشروعة من مصر إلى ليبيا عبر الحدود البحرية والبرية، من حيث الأسباب والدوافع التي أدت إليها، وتوزيعها الجغرافي، وحجمها، إلى جانب دراسة الآثار والمخاطر المترتبة عليها، مع محاولة عرض

المقترحات المنطقية للحدِّ منها، وسبل وآليات التصدي لها، مع معالجة الثقافات السلبية الناتجة عنها، التي يتمثل أبرزها في العنف، والتطرف، والثقافات الفكرية الشاذة والمنحرفة، وبعد إلقاء الضوء على إشكالية الدراسة، وموضوعها، وأهميتها، يأمل الباحث أن تكون دراسته تلك مرشدًا لمتخذي وصانعي القرار في مواجهة الهجرة غير المشروعة في منطقة الدراسة، وذلك تأكيدًا لدور علم الجغرافيا والجغرافيين في خدمة المجتمع، وحفظ، وسلامة، وأمن الوطن.

☒ **أهداف البحث:**

لكل دراسة هدف وغاية يسعى طالب العلم إلى تحقيقها، وأخشى أن يصبح الطموح جنوحًا عن الهدف، وخروجًا عن القصد، **فمن أهم أهداف البحث:**

١) تحديد مفهوم الهجرة، وبيان أنواعها، مع التركيز على الهجرة غير المشروعة.
٢) الوقوف على أهم الأسباب والدوافع الباعثة للهجرة غير المشروعة إلى ليبيا.
٣) دراسة أهم الخصائص الديموغرافية للمهاجرين السريين إلى ليبيا.
٤) رصد التوزيع الجغرافي للمهاجرين السريين على مستوى محافظات مصر.
٥) بيان أهم الطرق والمسالك التي يتخذها المتسللون في رحلتهم السرية إلى ليبيا.
٦) الوقوف على حجم المخاطر التي قد يتعرض لها المهاجرون السريون في رحلتهم.
٧) اقتراح بعض الآليات للتصدي للهجرة غير المشروعة من مصر إلى ليبيا.

☒ **منهجية البحث:**

الجغرافيا علم ديناميكي حيوي، تكمن حيويته في تكوينه، ومحتواه، ومجالات بحثه، مما مكَّن هذا العلم من أن يطور نفسه، من خلال علمائه ومنظِّريه (زهرة، ١٩٩٨، ص١١٢)، وقد تطورت المناهج الجغرافية بتطور العلم، ولكل علم منهجيته وأسلوبه، ومعرفيته التي لا تخرج عن الإطار العام للعلم، وقد اعتمد الباحث في دراسته على عدد من المناهج العلمية، وهي:

١) **المنهج الوصفي Descriptive:** الذي يُعنَى بالرصد الواقعي للحقائق المتعلقة بالظاهرة، بجمع البيانات والمعلومات، وتحليلها، وتفسيرها، وإصدار التعميمات بشأنها (توفيق، ٢٠٠٧، ص ٤٠).
٢) **المنهج الأصولي (الموضوعي):** وبه يتم التعرف على العوامل الجغرافية الاجتماعية المؤثرة في موضوع الدراسة، ودراسة الآثار المترتبة على ذلك، في إطار منهج شمولية الواقع الجغرافي بأبعاده الثلاثة (التوزيع، الربط، السببية)
٣) **المنهج السببي – التأثيري:** ويهدف للوقوف على الأسباب المرتبطة بنشأة الظاهرات، وبيان أهم العوامل المؤثرة فيها، ومدى تأثير تلك العوامل والأسباب على المجتمع والظاهرة محل الدراسة (مصيلحي، ٢٠١٥، ص١٣٥).

٤) **منهج التحليل الكارتوجرافي:** ويعتمد على رسم وتحليل الخرائط، باستخدام تقنية نُظُم المعلومات الجغرافية (دياب، ٢٠١٠، ص٨٤٧)، وسوف يعتمد عليه الباحث في رسم الخرائط الموضِّحة للطرق والمسالك للهجرة غير المشروعة، وكذلك التوزيع الجغرافي للمهاجرين.

☒ **أساليب الدراسة:** اعتمد الباحث على عدد من الأساليب البحثية، وهي:

١) **الأسلوب الإحصائي:** ويتم استخدامه في جدولة وتبويب البيانات، ثم استخراج المعلومات والنتائج.

٢) **الأسلوب الكمي:** ويتم استخدامه في معالجة البيانات، وتحليلها، كميًّا وإحصائيًّا، والعلاقات الارتباطية.

٣) **أسلوب الدراسة الميدانية:** حيث قام الباحث بعمل مسح شامل لمنطقة الحدود الغربية على هضبة السلوم؛ لرصد مناطق القوة والضعف، ورصد طرق ومسالك المهاجرين السريين، من خلال تقصي الأثر بواسطة خبراء مجندين متطوعين في قوات حرس الحدود المصرية؛ مما زاد من خبرة الباحث بأرض الميدان، وساعده في ذلك خلفيته الجغرافية التي تعلمها خلال مرحلة الليسانس، وساعده ذلك في التقاط الصور الفوتوغرافية التي تُعَدُّ من الأساليب البحثية التي يُستَعان بها في وصف وتحليل الظاهرات.

٤) **أسلوب علم الجيوماتكس:** وهو من أهم العلوم التي تَستخدِم التقنيات العلمية الحديثة في الدراسات الجغرافية، ويتضمن نُظُم المعلومات الجغرافية، والاستشعار من البعد، ونُظُم تحديد المواقع الجغرافية، وتم استخدامه في تحويل البيانات إلى خرائط، وأشكال بيانية، تساعد في سهولة استقراء المعلومات والنتائج.

☒ **مصادر البيانات:**

تمثل البيانات العمود الفقري لأي دراسة؛ سواء جغرافية أو غير جغرافية؛ فالبيان هو أساس المعلومة، والمعلومة يمكن تشكيلها وعرضها بأكثر من صورة علمية صحيحة، وقد تغني الصورة عن العديد من الكلمات، بل قد توضح الصورة ما لم تستطع أن تصفه الكلمات، ومن ثَمَّ اعتمد الباحث في دراسته على العديد من المصادر، وهي (الدراسات السابقة – والخرائط والمرئيات الفضائية – والدراسة الميدانية – وشبكة المعلومات الدولية "الانترنت" – والمقابلات الشخصية).

☒ **الدراسات السابقة:**

تعددت وتنوعت الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة غير المشروعة على مستوى العالم، وعلى المستوى المحلي، والإقليمي، ولعل أهمها ما يلي: دراسة عبده (٢٠٠٧) عن الهجرة العربية الدائمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٨٠م

إلى ٢٠٠٤م، وتضمنت دراسة تطور حجم الهجرة، ومكوناتها، والعوامل المؤثرة فيها، والتركزات المكانية لها، ودراسة خصائص المهاجرين العرب، ومستقبل هذه الهجرة، ودراسة المبارك، ونور(٢٠٠٨)، وتدرس الهجرة غير المشروعة والجريمة، من حيث المفهوم، وتيارات الهجرة، وخصائصها، والعلاقة بين الهجرة غير المشروعة والجريمة، وآليات التصدي لها، ودراسة إبراهيم (٢٠٠٨) عن الهجرة غير الشرعية، والمشكلات الاجتماعية، وتناول فيها المشكلات الاجتماعية، ومظاهر التفكك الأسرى، كما تناول مشكلة البطالة، وطرق التغلب عليها، ودراسة ميدانية للهجرة كمشكلة اجتماعية، والإطار النظري والمنهجي للدراسة، والنظريات المفسرة لها، كما تطرَّق إلى موضوع الهجرة العربية الإفريقية، ودراسة الشهاوي (٢٠٠٩) عن الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية، وتناول فيها ماهية الهجرة، ماضيها، وحاضرها، ومستقبلها، ونظرة من حيث التشريع، وآليات مواجهتها، ودراسة شريف (٢٠١٠) عن حجم واتجاهات ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتناولتها على مستوى جمهورية مصر العربية، ودراسة عيد (٢٠١٠) عن التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، ودراسة حسانين (٢٠١٤) عن الأبعاد الجغرافية لهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، وتضمنت دراسة مراحل تطور الهجرة غير الشرعية، وحجمها، والتحركات الجغرافية للمهاجرين وخصائصهم، والعوامل المؤثرة في الهجرة، والآثار المترتبة عليها، ومجابهتها، ومستقبلها، ودراسة الدياسطي (٢٠١٥) عن هجرة المصريين غير الشرعية من قرية برج مغيزل إلى الدول الأوربية دراسة في جغرافية السكان، وتضمنت التوزيع الجغرافي للمهاجرين، وأسباب الهجرة، ودوافعها، واتجاهاتها، ومشكلاتها، وأثرها على السكان والبيئة، ومستقبل الهجرة، ودراسة عيش (٢٠١٦) عن تحركات اللاجئين السوريين العابرة للحدود، دراسة فى الجغرافيا السياسية، وتضمنت دراسة تطور تحركات اللاجئين، واتجاهاتها، وتوزيع اللاجئين تبعًا للمنشأ، وبعض خصائصهم الديموغرافية، وتداعيات تحركاتهم، وسياسات المواجهة.

☒ **هيكلية البحث: ينقسم البحث إلى المباحث التالية:**

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير المشروعة، وأنواعها.

المبحث الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير المشروعة من مصر.

المبحث الثالث: الخصائص الديموغرافية للمهاجرين السريين، وتوزيعهم الجغرافي.

المبحث الرابع: طرق ووسائل الهجرة غير المشروعة من مصر إلى ليبيا.

المبحث الخامس: المخاطر المترتبة على الهجرة غير المشروعة، وآليات التصدي لها.

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير المشروعة وأنواعها.

تعددت مفاهيم الهجرة غير المشروعة، وتنوعت مصطلحاتها العلمية؛ فالهجرة ظاهرة اجتماعية قديمة – حديثة، عرَفَها الإنسان، والحيوان، والطير، منذ بدء الخليقة، ويتضح معناها لغويًّا "الترك والانتقال"، واصطلاحًا هي ترك الموطن الأصلي إلى غيره من المواطن، وبالهجرة تكونت الحضارات الإنسانية، وعُمرت الأرض، فالانتقال من مكان لآخر حق من حقوق الإنسان، أقرَّته مواثيق الأمم المتحدة، وأمرت به الأديان السماوية، ولكن في العصر الحالي تحدد كل دولة قوانين دخول الأجانب إلى أراضيها، وفي حالة مخالفة تلك القوانين تُعَدُّ الهجرة غير مشروعة، وقد اختلف العلماء والمتخصصون والهيئات والمنظمات العالمية، حول وصف مخالفة القوانين المحددة لدخول الأجانب إلى الدول المختلفة، ما بين هجرة غير قانونية، أو غير شرعية، أو غير موثقة، أو غير نظامية، أو غير مسموح بها، أو غير مصرح بها، أو هجرة سرية، ويتفق الباحث مع ما ذكره (حسانين، ٢٠١٤، ص٤) في تفضيله استعمال مصطلح الهجرة غير **الشرعية**، مع تعديل بسيط، وهو أن تكون الهجرة غير **المشروعة**؛ حيث لا يعد المصطلح وصفًا للمهاجر نفسه، وإنما وصفًا للأسلوب والطريقة التي اتبعها المهاجر، على الرغم من أن غالبية المهاجرين السريين غير مجرمين، ولا يمكن إنكار إنسانيتهم، أو حقوقهم الأساسية.

والهجرة هي حركة السكان؛ سواء كانوا أفرادًا، أو جماعاتٍ، من مكان إلى آخر، وهذه الحركة لها عدة أبعاد، **أولًا: البعد المكاني**، وهو هل تكون الحركة السكانية داخل الإقليم نفسه أم خارجه؟ **ثانيًا: البعد الزمني** بمعنى هل هذه الحركة السكانية مؤقتة أم موسمية أم دائمة؟ **ثالثًا: البعد المعنوي** أي هل هذه الحركة السكانية كانت بالإرادة الشخصية أم أنها عملية قسرية؟ **رابعًا: البعد القانوني**، ويُقصَد به هل هذه الحركة السكانية مشروعة وتخضع للقوانين الدولية الصحيحة أم أنها غير مشروعة تعتمد على التسلل بالإرادة أو التهريب القسري الذي يتمثل في جريمة الاتجار بالبشر؟

ويُقصَد بالهجرة المشروعة، الهجرة للعيش من دولة إلى دولة أخرى، وفق الضوابط والشروط التي يضعها النظام القانوني للدولة المستقبلة، وقد يصاحب الانتقال نية البقاء في الدولة المستقبلة لفترة طويلة (نور ومبارك، ٢٠٠٨، ص١٢)، وأما الهجرة غير المشروعة، فينتقل الفرد أو الجماعة من موقع إلى آخر؛ بحثًا عن الرزق ووضع أفضل؛ اجتماعيًّا، واقتصاديًّا، أو دينيًّا، وفيها تتبدل الحالة الاجتماعية كتغير الحرفة مثلًا، وتعني قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة، ومن غير المرخص لهم الإقامة فيها، بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية، أو البحرية، أو الجوية، أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية، بوثائق أو تأشيرات مُزوَّرة، وغالبًا ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعيةً، ونادرًا ما تكون فرديةً (عيد، ٢٠١٠، ص٥٠)، وقد عرَّفتها

الأمم المتحدة بأنها الدخول غير المقنن لفرد من دولة إلى دولة أخرى، عن طريق البر، أو البحر، أو الجو، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة، أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة (حافظ، ٢٠١٠، ص ه).

ويمكن التفريق بين عدة مصطلحات مهمة، خاصة بموضوع حركة السكان، وهجرتهم، كما يلي:

- **المهاجرون غير القانونيين:** هم الأفراد الذين يعبرون الحدود بطريقة غير قانونية خلسة عن الرقابة المفروضة.
- **المهاجرون السريون:** هم الأفراد الذين يدخلون الدولة بطريقة قانونية، ثم لا يغادرون بعد انتهاء مدة إقامتهم القانونية، ويستمرون فيها، ويعملون بطريقة سرية؛ حتى لا تكشف هويتهم.
- **النازح:** وهو نوع من أنواع الهجرة القسرية، وقد يكون مؤقتًا، أو مستديمًا، وقد يكون اضطراريًا مفاجئًا، أو قسريًا متوقعًا.
- **اللاجئ:** هو كل شخص يترك الموطن الذي ينتمي إليه؛ خوفًا من الاضطهاد، أو الخطر، وخوفًا من العنصرية، أو حفاظًا على الدين، أو خوفًا من العلمليات العربية، والسيطرة الأجنبية، أو خوفًا من المخاطر الطبيعية.
- **الوافد:** وهو الذي يدخل البلاد، ويقيم فيها بطريقة غير شرعية، وبدون مستندات رسمية، وسبب ذلك قد تكون الظروف الاقتصادية، أو العنصرية الحزبية، أو الدينية، أو من أجل التعلم، أو العمل.
- **الأجنبي:** هو الذي يدخل البلاد لأي سبب ما، ويكون بطريقة شرعية، ومستندات رسمية، وذلك عبر الجهات المعنية، وحسب ما تنص عليه القوانين واللوائح الدولية.
- **الترحيل:** ويعنى به إخراج الأجانب جبرًا من البلاد لأي سبب كان، عن طريق الإبعاد، والنقل خارج البلاد.
- **الإبعاد:** هو قرار تُصدِره السلطات العامة بالبلاد، وذلك من أجل الحفاظ على سلامتها، وأمنها الداخلى أو الخارجي، وهو يتطلب من الأجنبي مغادرة البلاد خلال فترة زمنية محددة، وإلا تعرض للمُساءلة القانونية، والإخراج بالقوة.

أما أنواع الهجرة:

تتعدد أنواع الهجرة وأنماطها، وتختلف على حسب أسبابها، ومُدَّتها، واتجاهاتها، وتاريخها، وشكلها، ويمكن تصنيفها كما يلي (سعيد، ١٩٩١، ص٢١٥).

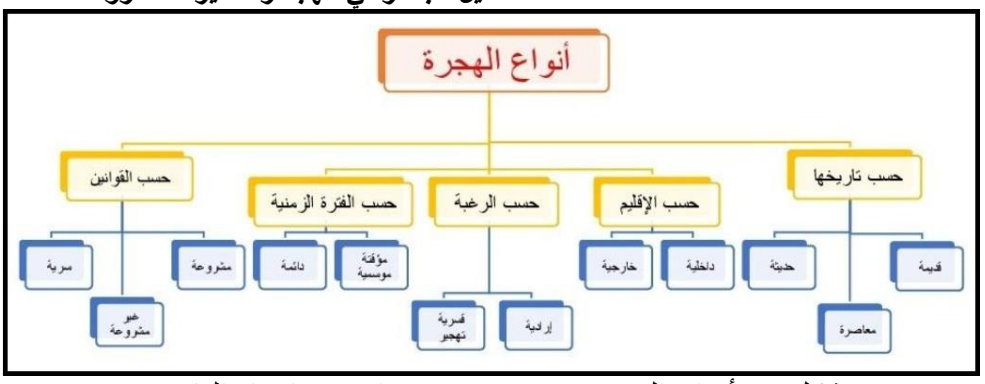

شكل(٢) أنواع الهجرة حسب عدة متغيرات من إعداد الباحث.

- **الهجرة حسب تاريخها:** وتنقسم إلى مجموعتين، هما: المجموعة الأولى: وهي هجرات قديمة؛ إذ كان الإنسان ينتقل من مكان لآخر بحثًا عن الموارد الطبيعية، وكذلك بسبب التغيرات المناخية من الرطب إلى شبه الرطب، إلى شبه الجاف فالجاف، أما المجموعة الثانية فهي هجرات حديثة، وهذه بدأت مع اكتشاف العالم الجديد في نهاية القرن الخامس عشر.
- **الهجرة حسب ديمومتها واستمراريتها:** وتنقسم إلى نوعين، هما: النوع الأول، يتمثل في الهجرة الدائمة، وهي مغادرة المكان الجغرافي الذي يعيش فيه الفرد، أو الجماعة، والانتقال إلى مكان آخر بشكل نهائي، وقد تكون الهجرة داخل الإقليم أو خارجه، أما النوع الثاني فيتمثل في الهجرة المؤقتة، وهي مغادرة المكان الجغرافي، مع العودة إليه مرةً أخرى بعد فترة زمنية، وهي عادةً ما تكون من أجل العمل، ويُطلَق عليها الهجرة الموسمية.
- **الهجرة حسب الرغبة:** وتنقسم إلى نوعين، هما: النوع الأول: وهو الهجرة الإرادية، وتتم بقرار يتخذه الفرد أو الجماعة، وتكون بمحض الإرادة الشخصية، أما النوع الثانى فهو الهجرة القسرية، وهي دون الإرادة الشخصية، وعادةً ما تكون فجائية، ويُطلَق عليها التهجير.

أما حركة البدو والرعاة:

فتعد من أنواع الهجرة التي تتم بصفة دورية؛ من أجل الاستفادة من المراعي، وبقايا المحاصيل الحقلية، فمن قديم الزمان نجد حركة البدو وطبيعة حياتهم ونظامهم الاقتصادي، يتمثل في التنقل والتفتيش عن الماء والكلأ، وينتقلون من المناطق الجافة وشبه الجافة، إلى المناطق الرطبة، وشبه الرطبة؛ حتى تستمر حياتهم، ومما يثير الاهتمام في حركة البدو أنهم لا يعترفون بالحدود الدولية والسياسية، مثال بعض القبائل التي تَعْبُر الحدود المصرية السودانية، ويتنقلون كيفما أرادوا؛ بحثًا عن المرعى الجيد الذي يُشبِع حيواناتهم، ويلبّي رغباتهم؛ من المأكل، والمشرب، والملبس، ومن

أكبر القبائل التي ينطبق عليها هذا الأمر، قبيلة العبابدة الكواهلة في منطقة حلايب وشلاتين المصرية، وشمال شرق جمهورية السودان، وأغلبهم من أهل الإبل، والغنم، وهم يشغلون البراري الواقعة من شرق النيل من محافظة قنا إلى محافظة أسوان، وحتى مدينة القصير على ساحل البحر الأحمر، وينتقلون عبر الحدود المصرية السودانية إلى أهليهم، حيث نجد أن من أجداد العبابدة عزازًا الذي ينحدر من كهيل أو كاهل، وهو جد قبيلة الكواهلة في منطقة كردفان بالسودان (الطيب، ١٩٩٦، ص٣٢٩).

أما عن القوانين والاتفاقيات الدولية في مجال الهجرة:

فقد صدرت العديد من القوانين والاتفاقيات والبروتوكولات التي تُقنن مجال الهجرة، وتكافح الهجرة غير المشروعة، على المستوى العالمي والإقليمي، وشاركت الحكومة المصرية فيها، ولعل أهم هذه الاتفاقيات ما يلي:

- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وقد وقَّعت عليه جمهورية مصر العربية في مايو ٢٠٠٢م وصدقت عليه في مارس ٢٠٠٤م، وكان أهم أهدافه هو منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وحمايتهم واحترام حقوقهم الإنسانية.
- اتفاقية شينجين التي وقَّع عليها ثلاثين دولة معظمها من دول الاتحاد الأوروبي، وذلك في لكسمبورج عام ١٩٨٥م، ومن أهم أهدافها تبادل الدول الأعضاء للمعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها البعض، عبر نظام شنجن المعلوماتي الذي يُسهِّل القبض على أي شخص غير مرغوب فيه في أي دولة.
- بيان الرباط بدولة المغرب عام ٢٠٠٦م، وقد صدَّق عليه ٥٧ وزيرًا، منهم ٣٠ من الدول الأوروبية، و٢٧ من الدول الإفريقية، واتُّفِق فيه على ضرورة التعاون، وتحمُّل المسئولية في معالجة مشكلة الهجرة غير المشروعة.
- تم عقد اتفاقيات تعاونية ثنائية بين إيطاليا وكل من ليبيا ومصر والجزائر، في عام ٢٠٠٣م، و٢٠٠٥م، و٢٠٠٦م على التوالي، وبين أسبانيا وكل من المغرب وموريتانيا؛ بهدف العناية، وتوفير فرص عمل للمهاجرين العائدين.
- إنشاء المرصد العربي للهجرة عام ٢٠٠٨م من منظمة العمل العربية، وجامعة الدول العربية؛ بهدف إنشاء قاعدة بيانات إحصائية، وتوزيعات، وتيارات، وتشريعات الهجرة، وتنظيم عملية الهجرة.
- قامت جمهورية مصر العربية بسن التشريعات الخاصة بعملية الهجرة؛ من أجل التحكم فيها، والسيطرة على مخالبها التي تعمل على زعزعة الأمن الوطني، ومن أهم هذه القوانين قانون ٩٧ عام ١٩٥٩م، وقانون ٨٩ عام ١٩٦٠م، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٣ عام ١٩٦٩م، وقانون ١١١ عام ١٩٦٩م، وقانون العمل رقم

١٢ عام ٢٠٠٣م، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٩٩ عام ٢٠٠٤م، واتفاقية مصر وإيطاليا ٢٠٠٥م، ومشاركة مصر في مؤتمر دولي لمواجهة الهجرة غير المشروعة عقد في بيروت بلبنان عام ٢٠٠٦م، ومشاركة مصر في مؤتمر دولي أيضًا عُقِدَ في مدينة بورتو البرتغالية عام ٢٠٠٦م.

- ولم تتوانَ السلطات المصرية إطلاقًا في تنظيم عملية الهجرة، والحدِّ من المتسللين غير القانونيين، وبسبب الانفلات الأمني في معظم الدول العربية المجاورة، اتخذت مصر بعض الإجراءات الوقائية؛ للحد من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، وذلك للحفاظ على الأمن القومي، ومن هذه الإجراءات ما يلي: قرار إغلاق ميناء السلوم البري، وإحكام السيطرة على البوابة الغربية لمصر، خاصةً بعد تفشي العنف العسكري بليبيا، وانسحاب قوات حرس الحدود الليبية بالتزامن مع حادثة إعدام ٢١ مصريًّا على أحد شواطئ ليبيا، وقرار إغلاق ميناء رفح البري مع فلسطين المحتلة، وإحكام السيطرة على البوابة الشرقية لمصر، وتدمير الأنفاق بين مصر وغزة؛ بهدف منع استخدامها من قِبَل العناصر الإرهابية، كما تم إصدار تشديدات أمنية كبيرة ومحكمة على حركة السفر داخل وخارج البلاد، وتعزيز قوات حراسة الحدود البحرية "خفر السواحل" على البحرين المتوسط والأحمر، وإصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٤ لعام ٢٠١٤م، بشأن تحديد الأماكن المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية، ولفرض السيطرة والهيمنة المصرية على كافة المناطق المخترقة حدوديًّا.
- وبالرغم مما سبق، لا توجد عقوبة قانونية تنفذ على المهاجر غير القانونى في مصر؛ مما يثير العجب من أصحاب القانون، وهذا أمر جعل المواطنين يتجرءون على الحدود الدولية بدون خوف من السلطات؛ بسبب عدم وجود عقوبة رادعة، ويخاطرون بحياتهم، ولا يسلم المتسللون من غضب الصحراء، وظلام الليل الدامس، وعيون مصر الساهرة، قوات حرس الحدود المصرية البواسل.

المبحث الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير المشروعة من مصر.

تعددت أسباب ودوافع الهجرة، وتختلف من بلد إلى آخر، ومن جماعة لغيرها، ومن شخص لآخر، ولكنها تنحصر في عدة محاور رئيسة معلومة؛ فقد تكون الهجرة بسبب (ظروف اجتماعية ونفسية، أحوال اقتصادية، دوافع أمنية، أهداف تعليمية واستكشافية وبحثية، أهداف ترويجية وترفيهية وعلاجية، خلافات سياسية، عقائد ومذاهب دينية، حروب أهلية أو إقليمية، أحداث الكوارث والأخطار الطبيعية، التجاور والتقارب الجغرافي)، بالإضافة إلى أسباب ودوافع أخرى كثيرة تتغير حسب راحة واستقرار الأفراد والجماعات.

وتنقسم أسباب ودوافع الهجرة إلى قسمين كبيرين، يحتوي كل منهما على عدة أسباب، وهما: القسم الأول: هو العوامل الجاذبة للسكان، والقسم الثاني: هو العوامل الطاردة للسكان، مع العلم أن هناك أسبابًا للهجرة متداخلة بين هذه الأقسام الكبيرة، ونلاحظ تطور الحراك التنموى للهجرة في الآونة الأخيرة، هذا فضلًا عن التغيرات الإيجابية أو السلبية التي تُحْدِثها؛ سواء كانت ديموغرافية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، وذلك لمناطق الإرسال، ومناطق الاستقبال، وتتحد الهوية القومية أو المحلية للإقليم ويعضدها نسبة أو حجم الهجرة في المكون العام للسكان، وينعكس هذا على ثقافة المجتمع المُضيف بوجود ألوان متعددة من عادات، وتقاليد، وأزياء، وفنون، مصدرها مواطن المهاجرين، ويمكن أن تظهر ثقافات بديلة تمزج بين ثقافات المهاجرين والثقافات المحلية (مصيلحى، ٢٠١٠، ص٢٩١)، وتتناول نظرية الدفع – الجذب push-pull theory الإجابة على السؤال التالي: لماذا يهاجر الناس؟ إن إحدى المحاولات للإجابة عن هذا التساؤل، قدمتها فرضيات الدفع – الجذب التي ترى أن الهجرة ترجع إلى اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي لجماعة معينة يدفع بعض أفرادها إلى خارج وطنهم، مع وجود عوامل مُغْرِيَة تجذبهم نحو مكان آخر جديد، وهذا ما يمكن تطبيقه على المهاجر غير الشرعي (Jansen,1969,p65)، حيث ترى النظرية قرار الهجرة مرتبطًا إلى حد كبير بالدافعية Motivation، وقد صنفت النظرية المهاجرين إلى نوعين تبعًا لدوافعهم المدركة؛ فالنوع الأول ينظر إلى الهجرة بديلًا وحيدًا لجميع المشكلات التي يعانى منها (ومنهم المهاجرون غير الشرعيين)، أما النوع الثاني فينظر إلى الهجرة أنها فرصة أفضل نحو تحقيق الطموحات والتطلعات (Shaw,1975,p13)، وتحظى الهجرة غير المشروعة أو السرية باهتمام بالغ في الآونة الأخيرة عقب توالي الأحداث المؤلمة، والمزعجة، التي يتعرض لها المتسللون من غرق في البحار، وموت وإصابات بالغة، وفقدان في الصحراء، وقد ساعد الباحث كثيرًا في الوقوف على الأسباب الجوهرية للتسل والهجرة غير المشروعة، واقعُ الدراسة الميدانية؛ بسبب الاحتكاك والمعايشة الحقيقية والمباشرة للمهاجرين غير

الشرعيين طوال عام كامل أثناء أدائه الواجب الوطني "الخدمة العسكرية في سلاح قوات حرس الحدود المصرية بمنطقة السلوم"، وكذلك معايشة كم العناء الذي يتكبدونه خلال رحلتهم المشئومة، والمجهولة المصير، وفي هذا المبحث نتعرض لأهم الأسباب العامة للهجرة غير المشروعة، مع إلقاء الضوء على آراء العينة المبحوثة، كما يتضح مما يلي:

شكل (٣) بعض أسباب ودوافع الهجرة بأنواعها من إعداد الباحث.

أولًا: الظـروف الاجتمـاعية والنفسـية:

تشكل الظروف الاجتماعية والنفسية عاملًا رئيسًا في الهجرة السرية، ولعل أهم هذه الأسباب ما يلي:

- آثار الإعلام المرئي؛ حيث الثورة الإعلامية الحديثة بكل وسائلها التي يعرفها العالم، جعلت من السكان حتى الفقراء منهم قادرين على اقتناء الهوائيات التي تتيح مئات القنوات المفتوحة التي تثير الفرد المحروم، وتجعله يعيش في عالم سحري، ووهمي، يزرع في قلبه الفارغ التطلع للهجرة بأي وسيلة؛ لأنها أصبحت حلمه الوردي المنشود.
- الصورة المتفائلة التي يعرضها الإعلام السينما، وتوجيه الشباب لفكرة الزواج من الأجنبيات الغنيات.
- الهُوَّة الكبيرة التي باتت تفصل بين دول العالم النامي الفقير والمتخلف، وبين دول العالم المتقدم الغنية.
- حلم الوجاهة الشخصية والغنى، الذي يظهره المُهاجِر عند عودته من الحديث عن الدول المتقدمة، وفرص العمل، والنظافة، بالإضافة إلى الهدايا التي يجلبها، وكذلك المشروعات التي يُنشِئُها بفائض دخله، وسيارته، ومنزله الجديد، كل هذا وأكثر، يُعَدُّ من أهم الدوافع المحفِّزة للهجرة في نظر المحرومين.

- ترتبط الظروف الاجتماعية بالحالة الاقتصادية بعلاقة طردية؛ فانعدام فرص الحياة الكريمة، وتخرُّج الطالب من الجامعة بتخصص جيد ولا يجد فرصة عمل له في بلده، يُعدُّ بمثابة سيف يحطم الطموحات والآمال.
- الشعور بالاغتراب الداخلي؛ نتيجة عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط من الأهل والأصدقاء.
- التفكك الأسري الذي يفرزه الفقر، يؤدي بالشباب إلى البحث عن الوظيفة بالطرق المشروعة وغير المشروعة.
- الشعور بالإحباط، والعزلة الاجتماعية، ووهم أحلام اليقظة، والتفكير اللاعقلاني، وحب المغامرة، وتصديق الإشاعات المنتشرة حول قصور المجتمع، وعدم تحمل الدولة مسئولية أبنائها.
- ضعف الانتماء للأسرة والمجتمع والوطن؛ نتيجةَ التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تزيل كل الروابط، وكذلك الجهل بالدين يجعل كل شيء مباحًا في نظر الموهوم الذي يراوده حلم العيش في الدول الغنية المتقدمة.

ويتضح أن العديد من الأسباب الاجتماعية والنفسية، تؤثر على فكر الأشخاص، وتحيط بهم، وترشدهم للهجرة، ومن خلال الاحتكاك الميداني في حقل الهجرة غير المشروعة عبر الحدود المصرية الغربية خلال عام ٢٠١٥م، اتضح أن أهم عامل اجتماعي في صفة المهاجرين عينة الدراسة، هو عامل التفكك الأسري، وضعف الانتماء للأسرة، والمجتمع، والوطن؛ نتيجة التنشئة الاجتماعية الخاطئة بنسبة ٨٠٪، وحب الوجاهة الشخصية في مجتمع فقير ماديًّا، وفكريًّا، وأخلاقيًّا، ولا ننسى أنَّ لوسائل الإعلام دورًا كبيرًا في نشر ثقافة التوجه نحو الهجرة.

ثانيًا: الأحـوال الاقتصـادية:

تتفاقم الأحوال الاقتصادية سوءًا مع مرور الوقت في مصر، ولهذا أسباب كثيرة معلومة، ولكن الآثار السلبية التي تعود على المواطنين من سوء حالة الاقتصاد، أمر أصبح يشكل تهديدًا على الأمن القومي للبلاد، وتشكل الأسباب الاقتصادية السيئة قوة دفع طاردة للسكان من أي إقليم؛ سواء على المستوى المحلي، أو العالمي، ولعل أهم هذه الأسباب ما يلي:

- تدهور الاقتصاد المصري بشكل حاد، خصوصًا بعد عام ٢٠١٠م، وبسبب الثورات العربية.
- ارتفاع نسبة البطالة؛ بسبب عدم توافر فرص عمل للخريجين الذين يبلغ عددهم أكثر من نصف مليون خريج سنويًّا، وليس ذلك فقط، بل إغلاق عدد من الشركات وتصفيتها، وإعلان إفلاسها؛ بسبب الاقتصاد السيئ، والمناخ الأمني المتوتر، ولقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج بحث القوى العاملة للربع

الأول من ٢٠١٦م، وبلغ معدل البطالة الإجمالي من ١٥ إلى ٦٤ سنة بنسبة ١٢,٧٪ من إجمالي قوة العمل، وأن ٢٧,٣٪ معدل البطالة بين الشباب من ١٥ إلى ٢٩ سنة، في حين بلغ معدل البطالة بين الشباب الذكور ٢١٪، وبين الشابات الإناث ٤٦,٨٪ من إجمالي قوة العمل، وهذا مما يثير القلق على الأمن القومي.

- توقف عدد كبير من القطاعات التي تخدم الاقتصاد المصري؛ مثل تدهور صناعة السياحة المصرية بكل صورها، وفقدها لعُمَّالها بعد الأحداث غير المستقرة في السنوات الأخيرة.
- انخفاض الأجور في مقابل ارتفاع مستوى المعيشة، وهو الأمر الذي يزيد الوضع سوءًا مع الارتفاع المستمر لسعر الدولار مقابل الجنيه المصري.
- ارتفاع معدلات الفقر في البلاد، وعدم وجود أي بصيص أمل يُنذِر بتحسن الأوضاع الاقتصادية.
- حالة الركود والسكون التنموي التي سادت في البلاد في ظل الانفلات الأمني، وانتشار عمليات الإرهاب.

وتعود الأسباب الاقتصادية المتدهورة إلى تراجع جميع اقتصاديات مصر؛ فعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة، إلا أن الركود الصناعي لها، جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة والزراعة موردًا أساسيًّا، ولكن هذا المورد عجز عن القيام بدوره في سد حاجات الأفراد والمواطنين؛ نظرًا لصعوبة الظروف؛ كالتصحر، والجفاف، وأيضًا إهدار الرقعة الزراعية الخصبة، والزحف العمراني عليها، كما هو الحال في دول شمال إفريقيا، مما تولَّد عنه انتشار سريع للفقر والبطالة اللذين يعتبران سببين قويين للهجرة، وبالمقابل تسجل هذه الدول ارتفاعًا مطَّردًا للنمو الديموغرافي سنةً بعد أخرى (فرنسيس، ٢٠١١، ص٣)، وتعد الأسباب الاقتصادية هي أكبر الأسباب التي تساعد على قرار الهجرة؛ فمنذ قديم الزمان كان يتنقل الإنسان من مكان لآخر؛ بحثًا عن المأكل، والمشرب، والملبس، والإيواء، إما من برودة الجو، أو من حرارته، ولطالما كانت الأسباب الاقتصادية هي الدافع الأول دائما للهجرة، وبهذا الصدد يقول العالم الفرنسي الديموغرافى ألفريد صوفى: (إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات)، وتحتل الأسباب الاقتصادية القاعدة العريضة للهرم المقلوب للهجرة غير المشروعة إلى دولة ليبيا؛ حيث إنها السبب الرئيس بنسبة ١٠٠٪، وهذا يتضح في سعر الينار الليبى الذي يمثل خمسة أضعاف الجنيه المصري في عام ٢٠١٥م، ومن خلال الدراسة الميدانية لمجتمع المقبوض عليهم من المتسللين، اتضح أن الدافع الأول للهجرة هو إيجاد فرص العمل، وتحسين مستوى الدخل؛ بسبب الأحوال الاقتصادية الصعبة في مصر، بالرغم من درايتهم الجيدة بحجم المخاطر التي يُلْقُون أنفسهم إليها في قلب دولة ليبيا غير المستقرة أمنيًّا على الإطلاق.

ثالثًا: الدوافع الأمنيـة والخـلافات السياسـية والعقـائدية:

تؤدي الصراعات السياسية، ونظم الحكم الجائرة، إلى هروب الكثير من المواطنين إلى الدول المجاورة الأكثر ديموقراطيةً، أو التي يشيع فيها الهدوء والسلام، وتأتي الحروب الأهلية والدولية على رأس قائمة الدوافع السياسية التي تؤدي إلى الهجرة إلى أي بلد آخر حيث الأمن والاستقرار، فإذا لم يفتح هذا البلد الهجرة المشروعة لهؤلاء المنكوبين الفارّين من جحيم وويلات الحروب، حينها لا خيار أمامهم سوى الهجرة غير المشروعة؛ فرارًا مما أصابهم، ومهما كانت العواقب (شعبان، بدون تاريخ، ص٧)، وتختلف أشكال الدوافع الأمنية في صورها من بلد لآخر حسب الأوضاع السياسية، وكذلك العقائد، والمذاهب الدينية، ولعل هذه العناصر هي جزء من الأسباب الدافعة للهجرة غير المشروعة كما يتضح مما يلى:

- إغلاق ميناء السلوم البري أكثر من مرة لأسباب التدهور الأمني في مصر وليبيا بعد ٢٠١١م؛ مما جعل مَن يسافرون بالطرق المشروعة يفكرون في السفر عبر الطرق غير المشروعة؛ بسبب عملهم، والتزاماتهم الحياتية.
- انسحاب قوات حرس الحدود الليبية من نطاق خدمتهم؛ مما سهَّل الأمر كثيرًا على جماعات تنظيم الهجرة غير المشروعة، وأضعف الجبهة المصرية في التصدي للمهربين، والمتسللين؛ بسبب كثرتهم.
- الهروب من الجرائم المنسوبة للشخص المتسلل؛ سواء كان بريئًا أو مدانًا قد يدفعه للهجرة غير المشروعة؛ مثل المساجين الذين هربوا من السجون في مصر أثناء الثورة.
- الهروب من الأخذ بالثأر كما هو الحال في بعض مناطق صعيد مصر، وحيث نجد أن سكان محافظات جنوب مصر هم الأكثر هجرةً إلى ليبيا سرًّا.
- الهروب من قبضة الحكومة المصرية بعد تغيُّر الميزان السياسي في البلاد في الآونة الأخيرة.
- هروب بعض أفراد الجماعات المتطرفة؛ خوفًا من القبض عليهم، أو للانضمام لجماعاتهم في الدول الأخرى.
- بعد عزل جماعة الإخوان المسلمين من حكم مصر، وقيام الحكومة المصرية بالقبض على قياداتها، وعلى أبرز أعضائها، قد تكون الهجرة غير المشروعة سبيلًا للنجاة من السجن، والاعتقال.
- تُمثِّل الحروب الأهلية والعقائدية والطائفية، نسبةً كبيرةً كسبب من أسباب الهجرة غير المشروعة في كثير من بلدان العالم العربي؛ مثل فلسطين المحتلة، والعراق، وسوريا، والسودان، والصومال.

- يُعَد انتهاك حقوق الإنسان، وحريته الشخصية، والفساد السياسي، والمحسوبية، وغياب الديموقراطية، واستمرار قوانين الطوارئ، والقيود على حرية التعبير والرأي، من عوامل تحفيز التفكير في الهجرة لأصحاب الآراء المخالفة.

ويتضح من دراسة حالة الهجرة غير المشروعة من مصر إلى ليبيا، أن أهم أسبابها الأمنية، هو إغلاق ميناء السلوم البري في وجه الجميع عام ٢٠١٥م، ومما زاد الأمر سوءًا، نجاح عدد كبير من المتسللين في عبور الحدود إلى ليبيا، من خلال تواصلهم مع ذويهم وأهليهم وأصدقائهم في مصر، وإعلامهم بنجاح عملية تسللهم وكيفية الطريقة، جعل من الكثيرين يفكرون في أمر الهجرة غير المشروعة، فتكاثرت الأعداد، وتضاعفت عشرات المرات؛ مما أرهق قوات حرس الحدود المصرية خصوصًا بعد انسحاب الجيش الليبي من الحدود، ومن خلال الرصد الميداني والتحقيق مع المتسللين، تبين أنه يوجد سبعة عشر فردًا منهم هاربين من الأحكام القضائية، كما تبين وجود حالتي هروب من الثأر في الصعيد، ولكن بالنسبة لمرشدهم لرحلتهم، وهو "المهرب أو الدليل"، وهو الشخص المتمرس والمسئول عن خط سير الرحلة غير المشروعة، وتوفير وسائل الانتقال، وهو عادة ما يكون من أهالي محافظة مطروح بالتعاون مع مهربين آخرين من الجانب الليبي، وللأسف نادرًا ما يتم الإمساك بهم؛ بسبب خبرتهم بالمكان أكثر من الجنود، وسرعتهم في التَّخفِّي في الظلام الدامس خلف أشكال التضاريس المختلفة الموجودة بالمنطقة، وفي الوديان، إلا أنه في عام ٢٠١٥م تم القبض على واحد وعشرين مهربًا أثناء عملية التسلل، وقُتل أحدهم نتيجة عدم الامتثال لأوامر عملية الضبط، وهذا العدد ضعيف جدًّا مقارنةً بأعداد المتسللين الذين بلغ عددهم في نفس العام أكثر من خمسة وعشرين ألف مهاجر غير شرعي تم القبض عليهم، ونستطيع القول إن نفس هذا العدد لم يتم القبض عليهم، وتمكنوا من المرور وعبور الحدود، وهذا ما يؤكده قصاصو الأثر على الحدود المصرية الليبية.

رابعًا: أسباب ودوافع أخرى للهجرة:

توجد العديد من الأسباب المحفزة للهجرة بكل صورها، ونذكر بعضًا منها فيما يلي:

- التقارب والتجاور الجغرافي: قد يكون من العوامل الأساسية في الهجرة؛ حيث الاختلاف الاقتصادي الكبير الموجود بين كثير من الدول المتجاورة، كما هو حال مصر مع كل من ليبيا والأردن، وكذلك ليبيا مع إيطاليا، والمغرب مع أسبانيا، وسوريا والعراق مع تركيا، وكذلك حال دول أمريكا اللاتينية مع أمريكا الشمالية.
- الأهداف التعليمية والاستكشافية والبحثية: وهذا السبب قد يكون غير متوافر مع حالة الهجرة غير المشروعة من مصر إلى ليبيا؛ فمستوى التعليم في مصر أفضل من ليبيا، ولكن في عام ٢٠١٥م تم القبض على أخصائيين لمعامل بحوث يعملون في

ليبيا يحاولون التسلل؛ حتى لا يفقدوا عملهم، وذلك بسبب إغلاق ميناء السلوم البري، ولكن قد تتوافر في حالة أن أحدهم يريد أن يسافر إلى إيطاليا مثلًا، ولكن عبر السفر من ليبيا، أو تتوافر في السفر إلى دول أوروبا وأمريكا الشمالية؛ من أجل التعليم الجيد، والاهتمام الشديد بأصحاب المواهب، وتقديرهم لقيمة الاستكشافات والأبحاث العلمية المتقدمة.

- الأهداف الترفيهية والترويحية والعلاجية: وهذا السبب غير متوافر مع حالة الهجرة غير المشروعة من مصر إلى ليبيا، ولكنه قد يتحقق مع دول أخرى عندها مقومات تجعل الفرد يخاطر من أجل العلاج والترفيه.
- هدف العبور إلى دولة المقصد: حيث تمثل مصر دولة عبور للدخول إلى ليبيا؛ من أجل العمل من بعض المواطنين السودانيين، والصوماليين، والبنغاليين، الذين تم القبض عليهم على الحدود، إلا أن ليبيا أيضًا قد تكون دولة عبور من الجنسيات المختلفة؛ من أجل الهروب إلى أوروبا، واتضح ذلك جليًّا في عدة حالات مصرية وسودانية، كان هدفها الرئيس ليس الاستقرار أو العمل في ليبيا، وإنما هدفهم الأكبر هو السفر إلى إيطاليا أو اليونان على وجه الخصوص، أو أي دولة من دول جنوب أوروبا.
- هدف الوقاية من أخطار الكوارث الطبيعية: وهذا السبب غير متوافر مع حالة الهجرة غير المشروعة من مصر إلى ليبيا، ولكنه قد يتحقق مع دول أخرى؛ مثال التي تتعرض للأعاصير، والفيضانات، والبراكين، والزلازل.

المبحث الثالث:
الخصائص الديموغرافية للمهاجرين السريين وتوزيعهم الجغرافي

يبرز هذا المبحث الخصائص الديموغرافية التي تم التعرف عليها من خلال عينة الدراسة التي اعتمدها الباحث أثناء قيامه بواجبه الوطني في حراسة البوابة الغربية لجمهورية مصر العربية؛ فمن خلال الأسئلة التي تم طرحها أثناء التحقيق مع المتسللين المقبوض عليهم كما يتضح من ملحق (٢)، وكذلك وجود إثبات الشخصية الخاص بهم مع الباحث؛ للقيام بالإجراءات القانونية حيالهم، فقد تمكن الباحث من اختيار عينة عشوائية من المهاجرين السريين لدراستهم، تمثل ٢٠٪ من حجم المهاجرين السريين الذين بلغ عددهم في عام ٢٠١٥م أكثر من خمسة وعشرين ألف متسلل، وتتضح أهم خصائصهم الديموغرافية من خلال العرض التالي:

أولًا: التركـيب النـوعي للمهـاجرين:

رغم أنها هجرة سرية وغير مشروعة وفيها العديد من المخاطر الكبيرة، إلا أنه لم يغب عنها فئة الإناث، ونسبتهن ضئيلة جدًّا تمثل ١٪ كما يتضح من الشكل (٤)، ولعل السبب في قلة عددهن هو عدم وجود عمل للمرأة في ليبيا يستدعى هجرتهن، بالإضافة إلى انعدام الأمن خلال رحلة التسلل، وحتى بعد دخول ليبيا، وهذه النسبة الضئيلة تمثلت في سفر الإناث برفقة أزواجهن وأبنائهن، ومن المُسلَّم به أن سبب هجرتها معهم، هو وجود بيت ومستقر وعمل لهم آمن هناك، وكانوا قبل إغلاق الميناء البري يسافرون بالطرق الرسمية والمشروعة، وهذا يختلف كثيرًا مع هجرة اللاجئين السوريين إلى مصر حيث يتسم التركيب النوعي لهم بالتوازن النسبي إلى حد كبير؛ فالذكور يمثلون ٥١ % مقابل ٤٩ % للإناث (عيش، ٢٠١٦، ص٦٧).

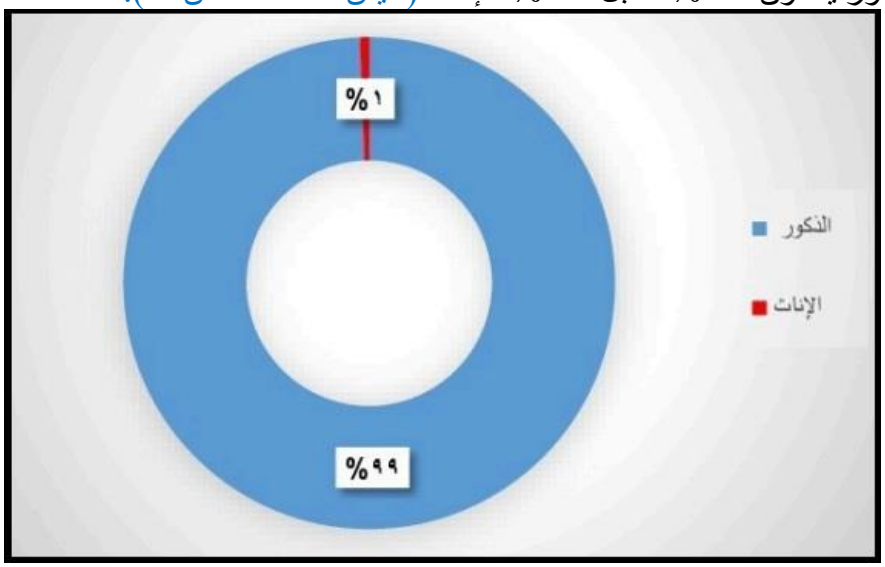

شكل (٤) التركيب النوعي للمهاجرين السريين من مصر إلى ليبيا

ثانيًا: التركـيب العمـري للمهـاجرين:

يتشكل التركيب العمري للمهاجرين من ثلاث فئات في عينة الدراسة، وتستحوذ فئة الشباب على نصيب الأسد من المهاجرين بنسبة ٧٨٪، وهذا يُعدُّ أمرًا طبيعيًّا؛ حيث إنها هجرة عمل، وحيث أن الشباب هم الذين سوف يتحملون مشقة السفر في الصحراء ليلًا، وجاءت فئة الأطفال في المرتبة الثانية وبلغت نسبتها ١٧٪ من المهاجرين، ويتزيل القائمة فئة الشيوخ وهي ليست بالنسبة القليلة حيث بلغت ٥٪ من المهاجرين رغم كبر السن والضعف الجسدى الواضح جدًّا عليهم، كما يتضح من شكل(٥).

ثالثًا: التركـيب الوظيـفي للمهـاجرين:

يتألف التركيب الوظيفي للمهاجرين من أربع فئات من عينة الدراسة، حيث يتضح من الشكل (٦) أن فئة الحرفيين التي يندرج تحتها عمال (البناء، المحارة، النقاشة، الخرسانات، والحجر الفرعوني، السيراميك، السباكة، النجارة، الرخام، الكهرباء، والميكانيكيين، وغيرها) تحتل المرتبة الأولى بنسبة ٤٧٪ من إجمالي العمالة المهاجرة، ويأتي في المرتبة الثانية المهاجرون بدون عمل، ونسبتهم ٢٧٪، بينما تأتى فئة المزارعين في المرتبة الثالثة بمقدار ١٧٪، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة تأتى نسبة عمال المصانع بمقدار ٨٪، وهذه الوظائف لا يرتبط بها المهاجرون أثناء استقرارهم في ليبيا؛ حيث يوجد في ليبيا أشخاص لا يتبعون أي جهة حكومية يقومون بتشغيل العمالة السرية في أي وظيفة يريدونهم فيها، والمهاجر يوافق رغمًا عنه؛ بسبب الخوف منهم، والحاجة للمال.

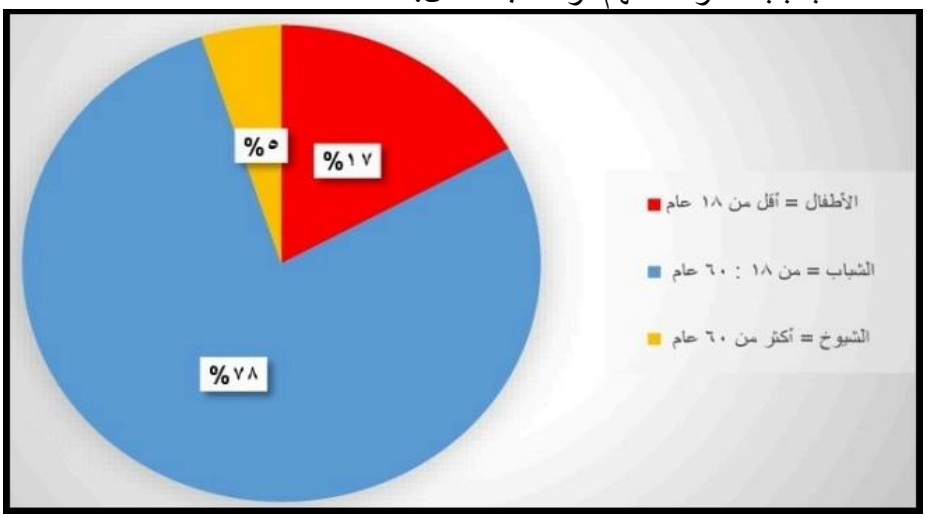

شكل (٥) التركيب العمري للمهاجرين السريين من مصر إلى ليبيا

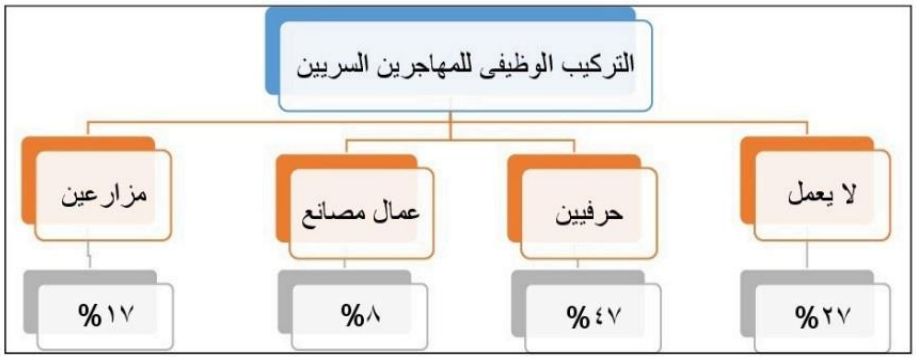

شكل (٦) التركيب الوظيفي للمهاجرين السريين من مصر إلى ليبيا

رابعًا: الحالــة التعليمــية للمهــاجرين:

تتشكل الحالة التعليمية للمهاجرين من عينة الدراسة من جميع فئات مستويات التعليم المختلفة، فكانت نسبة الحاصلين على المؤهل المتوسط هي الأعلى؛ حيث بلغت ٢٩٪، ويليها في المرتبة الثانية الأميون بنسبة ٢٧٪، وهي نسبة كبيرة جدًّا، ويأتي في المرتبة الثالثة الحاصلون على مؤهل أقل من المتوسط؛ حيث بلغت نسبتهم ٢٢٪، ويأتي الحاصلون على مؤهل جامعي في المرتبة الرابعة بنسبة ١٤,٥٪، ويأتي في المرتبة الخامسة والأخيرة الحاصلون على مؤهل فوق المتوسط بنسبة ٧,٥٪، ومن خلال ما سبق وكما يتضح من الشكل (٧) أنه بجمع كل من نسبة المؤهل فوق المتوسط + نسبة المؤهل الجامعي= تساوى نسبة المؤهل أقل من المتوسط، كما يتضح من خلال جمع كلٍّ من نسبة الأميين + نسبة المؤهل أقل من المتوسط= تساوى ٤٩٪ من المهاجرين، وهذا يدل على الكثافة الكبيرة لهجرة غير المتعلمين إلى ليبيا؛ حيث إن المهن التي يعملون بها لا تحتاج إلى مؤهل تعليمي عالٍ، وكانت نسبة المؤهل المتوسط هي الأعلى، وهذا يتوافق مع التركيب الوظيفي للمهاجرين؛ حيث نجد أن نسبة الحرفيين هي الأعلى، ولعل أصحاب المؤهل الجامعي ممن يعملون في فئة الحرفيين وعمال المصانع، وتوضح نسبة الأميين حجم فئة المزارعين، والذين لا يعملون كما يتضح من التركيب الوظيفي، بينما نجد العكس تمامًا في الخصائص التعليمية للمهاجرين غير الشرعيين عبر قرية برج مغيزل إلى الدول الأوروبية، ويلاحظ ارتفاع نسبة المهاجرين من حملة المؤهلات العليا حيث بلغت نسبتهم ٨٣,٢٪ من عينة الدراسة، ويليها المهاجرون من حملة المؤهلات المتوسطة بنسبة ٢٢٪، ويليها فئة من يقرأ ويكتب من المهاجرين بنسبة ٣,٤٪، وأخيرًا تأتي نسبة الأميين بمقدار ١,١٪ من إجمالي المهاجرين غير الشرعيين من قرية برج مغيزل بمحافظة كفر الشيخ إلى أوروبا (الدياسطي، ٢٠١٥، ص٢١).

شكل (٧) التوزيع النسبي للحالة التعليمية للمهاجرين السريين من مصر إلى ليبيا

خامسًا: التوزيع الجغرافي للمهاجرين المصريين السريين:

تتوزع أعداد المهاجرين على محافظات جمهورية مصر العربية، ويتضح أن الغالبية العظمى لمحافظات صعيد مصر؛ حيث تستحوذ أربع محافظات على نسبة ٤٥,٤٪، وهي المنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، ونسبتهن على التوالي (١٢,٢ – ١١,٦ – ١١,٣ – ١٠,٣٪) كما يتضح من الملحق (٣)، وهذا يتفق مع مستوى التعليم المتدني، وكذلك مع التركيب الوظيفي، كما لوحظ أن أربع محافظات لم يأتِ منهن أي مهاجرين سريين، وهى شمال سيناء، وجنوب سيناء، والبحر الأحمر، والوادي الجديد، كما يتضح من الجدول (١) والشكل (٨) أنه يوجد خمس محافظات سجلت كل منها نسبة أقل من ١٪، وهي الأقصر، والسويس، وأسوان، وبورسعيد، ومطروح ونسبتهن على التوالي هي (٠,٩ – ٠,٨ – ٠,٦ – ٠,٦ – ٠,٢٪).

جدول (١) التوزيع الجغرافي للمهاجرين المصريين السريين من مصر إلى ليبيا

الترتيب	المحافظات	النسبة المئوية	الترتيب	المحافظات	النسبة المئوية
١	المنيا	١٢,٢	١٥	الشرقية	٢,٣
٢	أسيوط	١١,٦	١٦	القليوبية	٢
٣	سوهاج	١١,٣	١٧	دمياط	١,٢
٤	قنا	١٠,٣	١٨	الإسماعيلية	١
٥	الفيوم	٩,٢	١٩	الأقصر	٠,٩
٦	البحيرة	٨,٣	٢٠	السويس	٠,٨
٧	بني سويف	٧,١	٢١	أسوان	٠,٦
٨	الدقهلية	٣,٤	٢٢	بور سعيد	٠,٦
٩	الاسكندرية	٣,٢	٢٣	مطروح	٠,٢
١٠	المنوفية	٣,٢	٢٤	الوادي الجديد	٠
١١	كفر الشيخ	٣	٢٥	البحر الأحمر	٠
١٢	الغربية	٢,٧	٢٦	شمال سيناء	٠
١٣	القاهرة	٢,٥	٢٧	جنوب سيناء	٠
١٤	الجيزة	٢,٤	الإجمالى		١٠٠٪

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج عينة الدراسة المبحوثة عام ٢٠١٥م

وبالرغم من التقارب الجغرافي بين محافظة مطروح ودولة ليبيا، إلا أنها أقل نسبة، وذلك بسبب صعوبة القبض عليهم؛ حيث إنهم أهل المكان؛ فهم على معرفة ودراية كبيرة جدًّا بالصحراء، وهضبة السلوم، وبالبحر، ولعل أهم أسباب زيادة أعداد المهاجرين من محافظات الصعيد عن غيرها، هو تدني المستوى المعيشي، وانخفاض مستوى الدخل، وتفشي الفقر، وزيادة نسبة البطالة، وعدم وجود فرص عمل متاحة تستوعب السكان، بالمقارنة بمحافظات الوجه البحري؛ حيث توجد المدن الصناعية الجديدة التي تُسهِم في التنمية، وتوفير فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى أن المهنة السائدة بمحافظات الصعيد هي الزراعية، وبالطرق التقليدية، وهذا لا يتناسب كوظيفية

مع خريجي المؤهلات العليا وفوق المتوسطة في الصعيد، فيلجأ الشاب إلى عصابات وسماسرة ومراكز السفر غير القانونية، والحصول على وظيفة بعقد عمل يناسبه قدر المستطاع، وبعد دخول ليبيا يستقر بها كثيرون، وهناك آخرون يبحثون عن سماسرة آخرين داخل ليبيا؛ ليمهدوا لهم الطريق إلى بعض الدول الأوروبية؛ مثل اليونان، وقبرص، وإيطاليا، وصقلية، وأسبانيا، والبرتغال، وفرنسا، وإنجلترا، وهولندا، وغيرها.

سادسًا: التـوزيع الجغـرافي للمهـاجرين السـريين من الجنسـيات الأخـرى غير المصـرية.

تبين من خلال الدراسة الميدانية والعينة المبحوثة، وجود جنسيات غير مصرية، تم القبض عليها مع رحلة التسلل، وبلغ عددهم ٤٦ متسللًا، ويحتل السودانيون المرتبة الأولى منهم، وذلك بنسبة ٢٦,٠٨٪، ويليهم السوريون في المرتبة الثانية، بنسبة ١٩,٥٦٪، ثم الليبيون في المرتبة الثالثة، بنسبة ١٧,٣٩٪، ثم تأتي في المرتبة الرابعة البنجلاديشون بنسبة ١٣,٠٤٪، وفي المرتبة الخامسة الصوماليون والعرب الذين لا يعترفون بالحدود بنسبة ٨,٦٩٪ لكل منهما، وجاء التشاديون في المرتبة الأخيرة بنسبة ٦,٥٢٪، كما يتضح من الجدول (٢).

جدول (٢) التـوزيع الجغـرافي للمهـاجرين السـريين من الجنسـيات الأخـرى غير المصـرية.

م	الجنسيات	عددهم	النسبة المئوية
١	سوريا	٩	١٩,٥٦
٢	السودان	١٢	٢٦,٠٨
٣	الصومال	٤	٨,٦٩
٤	بنجلاديش	٦	١٣,٠٤
٥	تشاد	٣	٦,٥٢
٦	ليبيا	٨	١٧,٣٩
٧	قبائل عرب لا يعترفون بالحدود الدولية	٤	٨,٦٩
الإجمالى		٤٦	١٠٠
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على نتائج عينة الدراسة المبحوثة عام ٢٠١٥م			

ويمكن القول بأن ليبيا تُعَدُّ بوابة الأفارقة والعرب في الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا، وذلك بسبب القرب الجغرافي من ناحية، وعدم إحكام السيطرة الأمنية على السواحل الليبية من ناحية أخرى، وكذلك توافر المراكب القديمة التي تعمل على ذلك، هذا فضلًا عن وجود سماسرة الاتجار بالبشر، والأعضاء البشرية، ووجود مكاتب العمل والسفر غير القانونية، والمتوفرة بكثرة بليبيا، وبسبب انعدام الرقابة الأمنية والإدارية والإنسانية عليها، ساعد ذلك في توفير المناخ الذي تستطيع أن تعمل فيه بِحُرّية كاملة، وفي ضوء النهار المشمس.

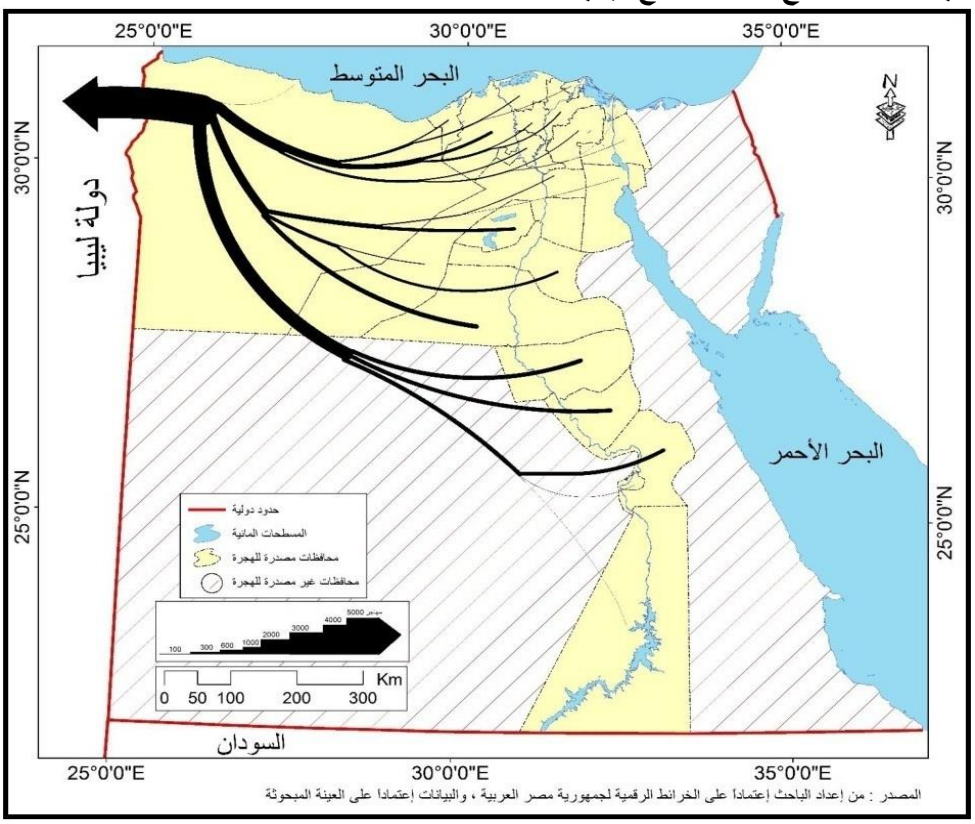

المصدر : من إعداد الباحث إعتماداً على الخرائط الرقمية لجمهورية مصر العربية ، والبيانات إعتماداً على العينة المبحوثة

شكل (٨) التوزيع الجغرافي لحجم حركة المهاجرين السريين من مصر إلى ليبيا.

المبحث الرابع: طرق ووسائل الهجرة غير المشروعة من مصر إلى ليبيا.

تتعدد طرق ومسالك الهجرة غير المشروعة ،وتختلف الوسيلة المستخدمة حسب الطريق المستخدم، ومن خلال الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية والتحريات، تم رصد عدد من المسالك للهجرة غير المشروعة إلى ليبيا؛ حيث توجد الطرق البحرية، والبرية، ويتضح ذلك من خلال عرض خطوات القيام بالرحلة المجهولة المصير:

- عندما يقرر أي شخص الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا، قد يذهب إلى السماسرة المنتشرين في جميع محافظات مصر، ويتم التعاقد معهم، والاتفاق على المبالغ المالية، أو يتم السفر مباشرةً إلى مدينة مرسى مطروح، أو سيدي براني، أو بقبق، أو السلوم، وهناك توجد الكافتيريات التي يوجد بها السماسرة، والأدلة التي تقود رحلة المجهول مقابل المبالغ المالية.

- وعندما يتم الاتفاق على كل شيء من حيث العمل والأجر وتكاليف السفر وغيره، تبدأ المغامرة مع بداية مدينة مرسى مطروح، وهناك يقرر المهاجرون هل تكون هجرة بحرية أو برية وتكون ليلًا، وفي الغالب تكون بريةً.
- إذا كانت الرحلة بحرية، فتتم من خلال مراكب الصيد، وتبدأ من أماكن متفرقة من الساحل الغربي لمرسى مطروح، مرورًا بسيدي براني، وبقبق، حتى قبل مدينة السلوم بحوالي ٢٠ كم تقريبًا، وهذه الرحلات قد تكون إلى ليبيا، مستخدمين مركبًا واحدًا أو عدة مراكب في البحر يتنقل بينها المهاجرون حتى الوصول إلى ليبيا، وأحيانًا تكون هذه الرحلات البحرية وجهتها هي دول أوروبا شمال البحر المتوسط.
- وأما إذا كانت الرحلات بريةً، فتبدأ من مدينة مرسى مطروح حتى مدينة السلوم؛ حيث يتم تجميع المهاجرين، وتقسيمهم إلى مجموعات، ثم الاتفاق على موعد محدد لخروج الرحلة، ويتم استخدام سيارات الدفع الرباعي؛ للسير في المدقات الجبلية بدايةً من سيدي براني وبقبق، حتى تصل إلى قرب الحدود بمسافة ١٠ أو٢٠ كم، وتستكمل الرحلة سيرًا على الأقدام، وعمومًا تخرج الرحلة نهارًا أو ليلًا على حسب المسافة من الحدود، ولكن المعلوم أن ميعاد وصول المهاجرين إلى منطقة السلك الدولي تبدأ من الساعة الثانية والنصف صباحًا وحتى الخامسة والنصف صباحًا.
- ويتحرك المهاجرون أثناء سيرهم على الأقدام في شكل طولي أثناء صعود المرتفعات والأودية، وعندما يقتربون من الحدود يمشون في شكل مربعات مع انحناء ظهورهم؛ للاختباء من نظارات الليل التي يستخدمها حرس الحدود، ولكن صوت أقدامهم هو الذي يفضحهم في الصحراء، وكلما كان عدد المجموعة كبيرًا، كان من السهل القبض عليهم، والعكس صحيح.
- ومن المعلوم أن الأدلة والمهربين خبراء في أماكنهم، وأكثر درايةً من الجنود بالمنطقة، ورغم أن المنطقة الحدودية بين مصر وليبيا بها ألغام، إلا أن الأدلة يفككونها، ويصنعون مسارًا لهم في قلب حقل الألغام، وعندما يقتربون من الحدود تجد سيارات الدفع الرباعي في ليبيا تضيء أنوارها، وذلك لتحدد مكانها لهم؛ لكي يسيروا في اتجاهها، وهذه الأنوار تساعد في القبض على المتسللين، وسرعة السيطرة عليهم.
- وبعد العبور سواء عن طريق البحر أو البر، إما أن يكون معلومًا لك مهنة ووظيفة تعمل عليها، أو تذهب إلى مناطق التسويق الآدمي داخل ليبيا، وهى مناطق يتجمع بها العمالة، وتأتي الشركات وأصحاب المزارع؛ ليأخذوا من يريدون منهم للعمل عندهم.

وفي هذه الدراسة توجد الهجرة غير المشروعة البحرية والبرية، والشكل (٩) يوضح مسارات الهجرة غير المشروعة عن طريق البحر من مصر إلى ليبيا، وغالبًا ما تكون فى مراكب الصيد المتهالكة والقديمة.

وفي دراسة (حسانين، ٢٠١٤، ص٦٢) ذكر المسار الغربي أو المسار الليبي في هجرة المصريين إلى أوروبا، عن طريق عبور الحدود المصرية الليبية؛ حيث توجد بداخل ليبيا العديد من المدن الساحلية التي تمثل نقطة انطلاق للمهاجرين؛ مثل (بنى غازي، وطرابلس، ومصراتة، وزوارة)، وينطلق المهاجرون منها إلى إيطاليا، أو اليونان، أو صوب جزيرة لامبيدوسا، أو صوب مالطا، ومنها إلى إيطاليا، كما نجد قرية مثل ميت أم صالح ببركة السبع بمحافظة المنوفية ٧٠٪ من مهاجريها إلى مدينة تورينو الإيطالية يتخذون ميناء سرت بليبيا نقطة انطلاقهم، ويتضح من الشكل (١٠) مسارات الهجرة غير المشروعة من مصر إلى أوروبا، وفيها المسار الليبي.

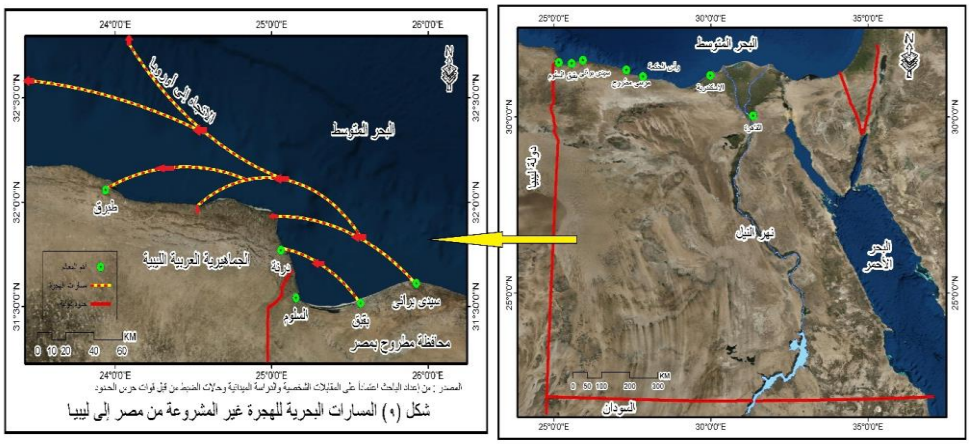

شكل (٩) المسارات البحرية للهجرة غير المشروعة من مصر إلى ليبيا

شكل(٩) مسارات الهجرة غير المشروعة عن طريق البحر من مصر إلى ليبيا

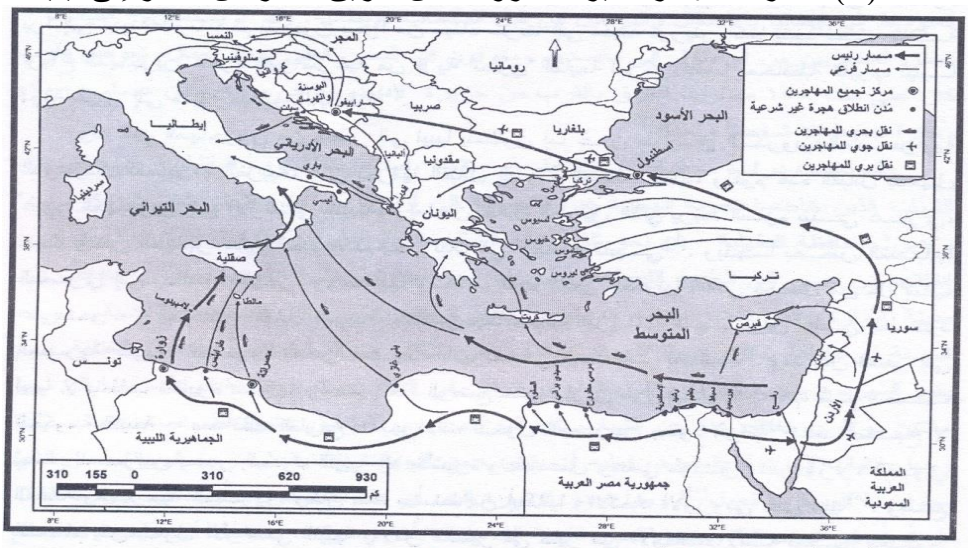

المصدر : نقلاً عن محمد أحمد علي حسانين (٢٠١٤) ، الأبعاد الجغرافية لهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا ، ص (٦٣)

شكل (١٠) مسارات الهجرة غير المشروعة من مصر إلى أوروبا، وبها المسار الليبي.

أما عن طرق ومسارات الهجرة غير المشروعة البرية، فتخرج من المناطق الثلاث الأقرب للحدود المصرية الليبية، وهي منطقة سيدي براني، وذلك من أماكن متفرقة منها، ثم منطقة بقبق، ثم منطقة السلوم، ونلاحظ أن هناك العديد من المسالك التي تتفرع إلى مسالك أخرى فرعية عند الاقتراب من الحدود، وبعد العبور نجد هذه المسالك تتحد مع بعضها مرةً أخرى، ولعل أخطر هذه المسالك هي مسالك السلوم؛ بسبب القرب الجغرافي من الحدود، وهذا يتضح من الشكل (١١)، الذي يعرض وجود سبعة مسارات أكثرها استيعابًا للمهاجرين غير الشرعيين هو المسار الأول، والثاني والثالث بسب القرب الشديد من الحدود، وأقلها هو المسار السادس والسابع، هذا بالإضافة للمسار البحري والبرى الذي لا يفضله كثير من المهاجرين؛ خوفًا من القبض عليهم، ومن الغرق، كما يوضح الشكل وجود مسار في الجانب الليبي يستخدمه المهربون دائما لنقل المهاجرين إلى المدن الساحلية الليبية بعد عبورهم الحدود، وكذلك توطن نقاط حرس الحدود المصرية ونقاط قوات الدفاع الجوي على السلك الدولي، وبيان مدقات حرس الحدود المصرية، بخلاف الطريق الصحراوي الميري الخاص بالجيش فقط، وكذلك بيان الطريق الساحلي الدولي الذي يربط السلوم بباقي جمهورية مصر العربية.

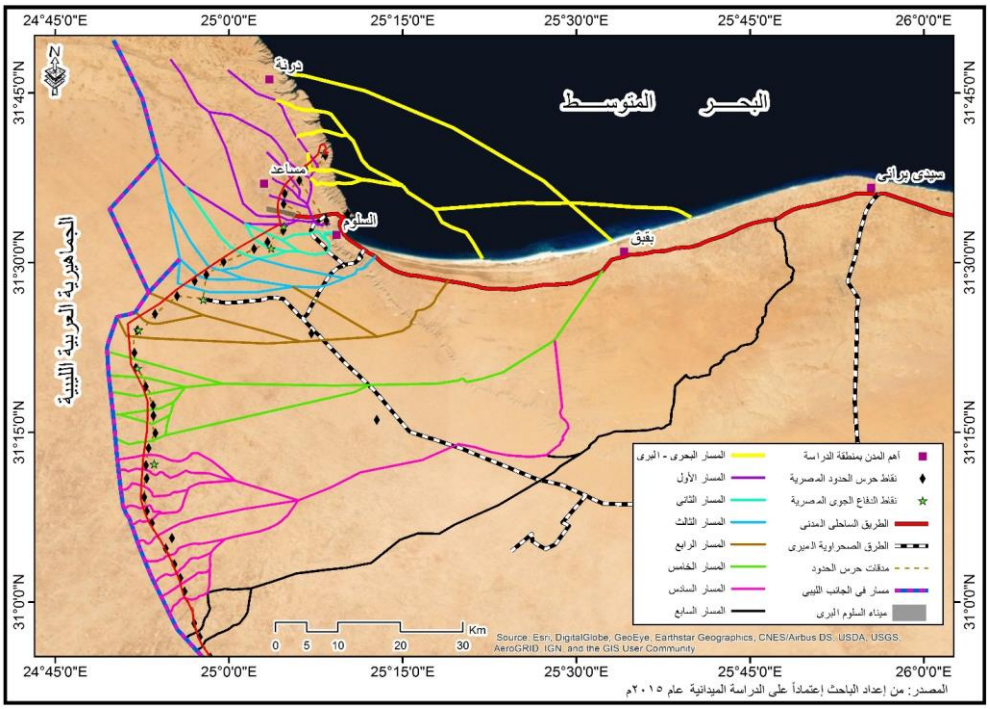

شكل (١١) مسارات الهجرة غير المشروعة عن طريق البر والبحر من مصر إلى ليبيا بمنطقة السلوم

ويتضح من خلال الأسئلة التي طرحت على المتسللين المقبوض ملحق (٢) يتضح ما يلي:

- هل تم القبض عليك من قبل في محاولة الهجرة غير المشروعة؟ وكانت النتيجة بأن نسبة ٧٪ فقط قالوا: نعم و٩٣٪ منهم قالوا: لا، مع العلم بأن هذه النسبة يشوبها الشكوك؛ بسبب كذب المتسللين، وهذا يتضح من التحريات والبحث في كشوفات المحاضر السابقة.
- هل هذه أول مرة تتسلل فيها الحدود إلى ليبيا؟ أجاب على هذا السؤال ٩٦٪ بنعم و٤٪ بلا، وهذه النسبة ٤٪ معظمهم للمرة الثانية، بالإضافة إلى حالتين أجابتا بأنها المرة الخامسة.
- ما السبب الذي دفعك للهجرة غير المشروعة؟ كانت الإجابة بنسبة ١٠٠٪ حول الظروف الاقتصادية من حيث تدني مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الدخل، والفقر، والبطالة، وغلاء الأسعار.
- كم دفعت من المال للدليل أو(المهرب) حتى تصل للحدود؟ اختلفت الإجابة هنا حسب السمسار الذي تم التعامل معه، وعليه فقد تم تقسيمهم إلى فئات، وهي كما يتضح من الشكل (١٢)؛ حيث نجد أن فئة من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جنيها هي الأكثر بمقدار ٥٢٪، ويليها فئة الأقل من ٥٠٠٠ جنيه بنسبة ٣٧٪، وأخيرًا فئة الأكثر من ١٠٠٠٠ جنيه بنسبة ١١٪ من إجمالي المتسللين.

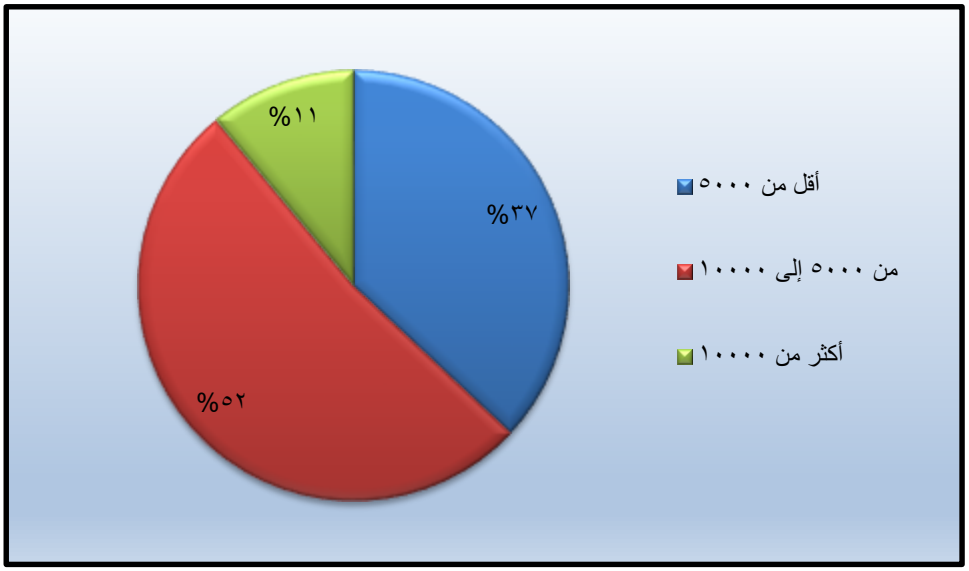

شكل (١٢) فئات المبالغ المالية التي يدفعها المتسلل للدليل أو المهرب

– وتباين أعداد المتسللين المقبوض عليهم مستوى فصول عام ٢٠١٥م، ويتضح من الشكل (١٣) أن فصل الصيف يستحوذ على نصيب الأسد بنسبة ٤٧٪، ويليه فصل الخريف بنسبة ٢٢٪، ثم فصل الربيع بنسبة ٢١٪، بينما يقل عددهم في الشتاء بنسبة ١٠٪، وذلك بسبب الظروف الجوية الصعبة التي تعيشها هضبة السلوم، وبالتالي يصعب صعودها، والمشي على سطحها ليلًا.

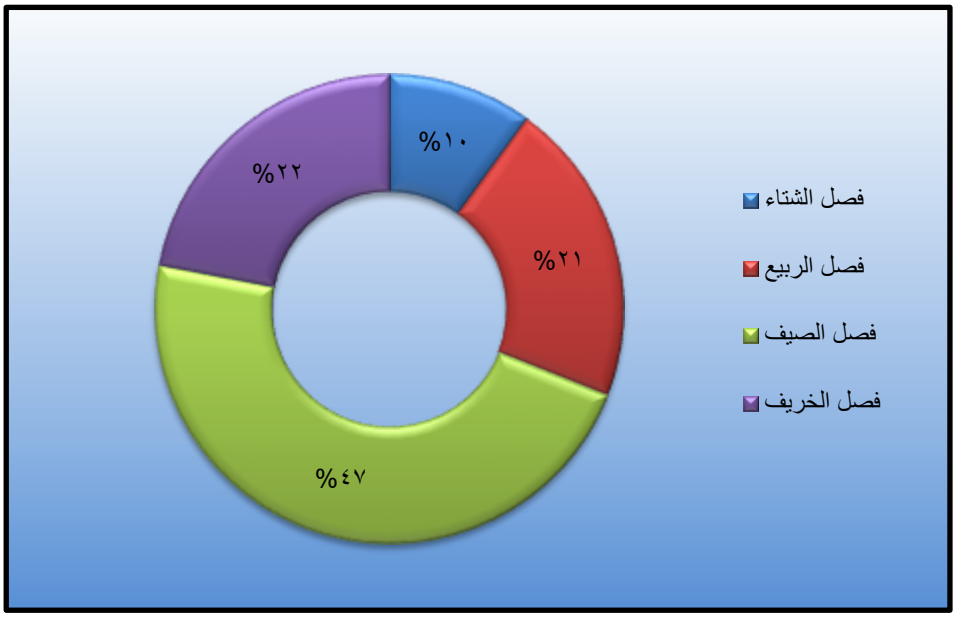

شكل (١٣) توزيع أعداد المتسللين على مستوى فصول عام ٢٠١٥م

المبحث الخامس:
المخاطر المترتبة على الهجرة غير المشروعة وآليات التصدي لها

أولًا: المخاطر المترتبة على الهجرة غير المشروعة:

لا شك أن لكل مغامرة قدرًا من المخاطرة، ويقدر حجم المخاطر بمقدار المفقود، ولعل أكبر مفقود قد يجعلنا نعيش أكبر الآلام، هو فقد الأرواح وخسارتها هباءً، ومن هنا يتضح أن خسائر الأرواح في المغامرة بالسفر بالطرق الممنوعة، أمر دائم الحدوث، ولعل أكبر كارثة للهجرة غير المشروعة في عام ٢٠١٦م، هي غرق مركب رشيد التي راح ضحيتها (٢٠٤) شخص، **ومن هنا سوف أعرض لأهم المخاطر التي قد يتعرض لها المهاجر السري إلى ليبيا، وهو قد يكون غافلًا عنها.**

– تعرض البعض للموت عطشًا في الصحراء قبل الوصول للحدود المصرية الليبية.

- تعرض البعض للفقدان في الصحراء؛ بسبب ظلام الليل الدامس وبعد المسافة من الحدود.
- حدثت إصابات وموت بسبب الوقوع من على المنحدرات والسفوح التي يصعدها المهاجر.
- حدثت إصابات وموت بسبب التعرض للدغ من قبل حيوانات الصحراء أمثال الثعبان والطريشه، والعقرب.
- حدثت إصابات وموت بسبب التعرض لرصاص قوات حرس الحدود المصرية، وعدم الامتثال لأوامر الجنود.
- حدثت إصابات بليغة وموت فظيع بسبب الوقوع على الألغام بالخطأ، وقد تكرر هذا الأمر كثيرًا.
- حدثت إصابات وموت بسبب التعرض لرصاص قوات الجيش الليبي، أو العرب الليبيين المتمردين.
- ذبح عدد ٢١ مصريًّا على يد الإرهابيين في ليبيا في عام ٢٠١٥م، وانتشر الخبر في جميع وسائل الإعلام.
- غرق أكثر من قارب في مياه خليج السلوم قبل تخطيهم الحدود، وآخرهم قارب به ١٩ فردًا في عام ٢٠١٤م.
- العثور على جثث متعفنة في الصحراء مجهولة الهوية في مسارات الهجرة غير المشروعة.
- مخاطر السخرة في العمل، إذ يتحكم فيهم الدليل أو السمسار، وقد تتنافى مع الدين والعرف والأخلاق.
- التعرض للقبض عليهم من قِبَل قوات حرس الحدود المصرية، ومعايشة أسوأ الظروف حتى يتم الإفراج عنهم.

وسوف أعرض لأهم المخاطر على الأمن القومي والعسكري:

- زيادة أعداد المقبوض عليهم بكتائب حرس الحدود يشكِّل خطرًا على أمن الكتائب واستقرارها.
- زيادة أعداد المقبوض عليهم يشكِّل ضغطًا على الموارد المعيشية المتاحة للجنود.
- زيادة أعداد المقبوض عليهم يُجْهِد قوات حرس الحدود، ويُفْقِدهم التركيز على مهامهم الأساسية.
- يتخذ المهربون هذا الأمر فرصةً للتهريب من الجهة الأخرى التي ينشغل فيها الجنود بالمتسللين.

- هروب بعض الأشخاص المطلوبين للعدالة القضائية عن طريق التسلل بعيدًا من مناطق وجود الجنود.
- ترمُّل النساء جراء حالات الموت، وهجر الزوج لزوجته من أجل العمل، يشكل خطرًا قوميًّا للمجتمع.
- التطرف العقائدي والعنصري قد يستغل الفرصة، ويتوغل في عقول أبناء مصر المهاجرين، ويعودون ويبثون السم في المجتمع، هذا فضلًا عن الثقافات المنحرفة التي يكتسبها المتسلل من خلال قربه من المجتمع المنحل.
- خسائر في الاقتصاد المصري القومي؛ بسبب فاقد العملة الصعبة، وفاقد تكلفة التعليم.
- التمييز ضد المهاجرين المصريين والمسلمين والعرب عمومًا؛ مما يعمل على ارتفاع معدل الجريمة.

وقد توجد بعض الآثار الإيجابية التي يحصدها المهاجر مثل: تحسن دخل ومستوى المعيشة، وتحسن المكانة الاجتماعية، والمستوى التعليمي للمهاجر، بالإضافة إلى إقامة مشروعات بفائض دخل المهاجر وأسرته.

وسوف نستعرض الإجراءات التي يتعرض لها المقبوض عليهم من المتسللين:

يمر المهاجر الذي تم القبض عليه بعدة مراحل وإجراءات حتى يتم الإفراج عنه، وهي تتمثل فيما يلى:

- بعد القبض على المهاجرين يتم تجميعهم داخل نقاط حرس الحدود، ويتم تفتيشهم، وأخذ إثبات الشخصية منهم، ويتم إبلاغ القيادة بعددهم وجنسياتهم.
- ثم تأتي سيارات قيادة الكتيبة؛ لأخذ المتسللين، ووضعهم في الحجز بالكتيبة، ويتم إبلاغ مكتب مخابرات حرس الحدود؛ ليتم العمل على إجراءات محاكمتهم.
- ويأتي مندوب مكتب المخابرات، ويأخذ إثباتات الشخصية، ويتحقق منها جيدًا، ويتم تصويرهم صورةً جماعيةً، وسؤالهم الأسئلة في ملحق (٣).
- تذهب أوراقهم إلى النيابة العسكرية، ويتم التحقق منها، وفرز الجنسيات، وبعد ذلك يتم عمل محاضر بالواقعة، ويُوقِّع عليها المتسلل، وبعد الإمضاء تذهب الأوراق للنيابة، ويتم تحديد جلسة قضائية لمحاكمتهم.
- وعندما يحين موعد الجلسة بعد عدة أيام، يتم ترحيلهم في سيارات الكتيبة إلى مكتب المخابرات، وبعد التحقق من الشخصيات، يتم تسليمهم إلى مركز شرطة السلوم.
- وفى اليوم التالي يتم ترحيلهم إلى المحكمة في مرسى مطروح، والحكم عليهم بالغرامة ٦٠٠ جنيهًا أحيانًا، وأحيانًا أخرى لا شيء، ويتم إطلاق سراحهم، وبالتالي يعاودون التسلل مرةً أخرى، وهكذا.

– وخلال فترة القبض عليهم التي قد تصل إلى ١٢ يومًا أو أكثر، لا طعام لهم، ولا مشرب ولا دورة مياه، وينامون على التراب في وسط الكتائب؛ حيث لا يوجد حجز يستحوذ عدد ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ متسلل في الكتيبة، ولا يوجد طعام لهم؛ حيث لا يُصرَف تعيين من قبل الجيش سوى للجنود، وتكون حياتهم بالأمر، حتى قضاء الحاجة يتم في الخلاء في الصحراء، والمياه غير متوفرة؛ فقد يشترون مياهًا معدنيةً تحاول الكتيبة توفيرها وشراءها لهم، غير أنه لا يوجد غطاء لهم غير السماء، ولا سرير لهم إلا الأرض، ولا طعام لهم إلا فضلات الجنود، والجنود معذورون؛ بسبب ضيق الحال في الصحراء القاحلة، ومنهم المرضى الذين يشتكون فلا يجدون سوى بعض المسكنات التي في عيادة الكتيبة، وغير ذلك من المعاملة السيئة التي قد يتلقونها من بعض الجنود غير المهذبين، غير استغلال بعض الجنود لهم في أخذ ملابسهم، وأموالهم، وبعد هذه الأيام الصعبة ينبغي لمن عاشها ألا يحاول مرةً أخرى، ولكن دافع الهجرة أكبر بكثير من عدة أيام يعيشها بذل وإهانة، ويكرر محاولاته وهو يتمنى الفلاح فيها، وهذا مختصر عن فترة احتجازهم في الكتائب، وما خفي كان أعظم.

ثانيًا :آليـات التصـدي للهجـرة غير المشـروعة:

تعد ظاهرة الهجرة غير المشروعة من أكبر المشكلات القومية التي يصعب مواجهتها، ولكن يجب أن يتحد جميع المؤسسات والهيئات في إيجاد الحلول التي تتناسب معها، ونعرض لأهم الإجراءات التي يجب اتخاذها؛ من أجل الحفاظ على سلامة الحدود المصرية من الاختراق السلبي، أو الإيجابي، والفردي، أو الجماعي:

- **الإجراءات الأمنية أو العسكرية:**

– إصدار قانون عقوبات على المهاجرين غير الشرعيين مع وجود غرامات مادية كبيرة.
– رصد أماكن التسلل المعتادة، ووضع الأمكنة الثابتة والمتحركة في مواجهتها.
– وضع كمائن عسكرية على رؤوس الأودية التي يصعدها المهاجرون السريون.
– إنشاء بوابات تفتيش قبل مدينة السلوم ب ٥٠ كم ثم ٣٠ كم، وذلك للتحقق من سبب وجود الأشخاص غير أهل للمكان والمنطقة الحدودية.
– القبض على سماسرة الهجرة والتهجير، والاتجار بالبشر في مدن مرسى مطروح، وسيدي براني، وبقبق، والسلوم.
– زيادة أعداد قوات حرس الحدود المصرية، وذلك بعد انسحاب قوات الجيش الليبي من المنطقة الحدودية.

- السلك الدولي متهالك، ويجب إعادة نصبه حيث توجد أماكن لا وجود للسلك الدولي أساسًا.
- منطقة الألغام يوجد ثغرات بها يجب العمل على إعادة ترتيب وضع الألغام بها كبديل للألغام المتفجرة.
- يجب تزويد قوات حرس الحدود بأحد الأجهزة والأسلحة التي تساعد على سرعة ضبط المهربين والمتسللين، ومن أمثلة ذلك: يجب وضع رادارات في أماكن محددة علميًّا حسب قدرة الرادار الكشفية، وتزويد القوات بأحدث الأسلحة، وأحدث نظارات الليل، وتلسكوبات الرؤية الليلية، وأجهزة اللاسلكي، والعمل على انعدام شبكات الاتصال بالمنطقة، وكذلك توفير أحدث السيارات المجهَّزة للمطارة في المناطق الجبلية.
- كما يجب على القوات البحرية العمل في نطاق مسئوليتها بوضع لنشات حربية مزوَّدة بالرادارات السليمة التي تكشف المراكب التي تعمل على التهريب والتهجير.
- ضرورة استخدام تقنيات وتطبيقات الاستشعار عن بعد، والطائرات بدون طيار، ونظام تحديد المواقع العالمي في عملية حماية الحدود المصرية.

- **إجراءات خاصة من الناحية الاجتماعية:**

- التوعية من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في أرجاء مصر عن مخاطر الهجرة غير المشروعة.
- عقد الندوات العلمية والمؤتمرات في المدارس، والجامعات، والهيئات، والمؤسسات التي تحذِّر من الهجرة سرًّا.
- محاولة الدولة في تنمية إقليم الصعيد، وتوفير فرص العمل لهم؛ حتى لا يفكروا في الهجرة غير المشروعة.
- العمل على توظيف جميع خريجي المؤهلات العليا، كل في تخصصه؛ حتى نَحُدَّ من البطالة الجامحة.
- تحسين مستوى الدخل لدى المواطن، ورفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع الأسعار في الأسواق.
- تحسين ورفع مستوى الدعم الحكومي لمحدودي الدخل؛ حتى لا يفكر المواطن في إلقاء نفسه إلى التهلكة.
- بحث سبل التعاون مع جميع دول العالم؛ للحد من الهجرة غير المشروعة، والاستفادة من التجارب العالمية في التنمية؛ لكى نسعى لتحسين الوضع السياسي والاقتصادي.

– استكمال المشروعات القومية الكبرى، وإقامة مشروعات تنموية جديدة تستحوذ على عمالة كبيرة.

☒ الخاتمـــة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولاتٍ اقتصاديةً وسياسيةً كبيرةً، أثرت بشكل كبير ومباشر على حركة الهجرة غير المشروعة، وبعد إغلاق ميناء السلوم البري تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا، وبسبب الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تمر بها مصر، يفر أبناؤها إلى كل حَدَب؛ للبحث عن فرصة العمل المناسبة، وكذلك الدخل المناسب، ومستوى المعيشة المرتفع، ومستوى التعليم الراقي، ولعل أكبر باعث للهجرة من مصر إلى ليبيا، هو تدني المستوى الاقتصادي المصري، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، ومن خلال بحث خصائص المهاجرين، اتضحت كثير من الحقائق، أهمها: أن نسبة المهاجرين الذكور بلغت ٩٩٪، وأن فئة الشباب من ١٨ إلى ٦٠ عامًا هي التي تستحوذ على النصيب الأكبر من الهجرة، وذلك بنسبة ٧٨٪، وبطبيعة الحال نجد أن فى التركيب الوظيفي يحتل قاعدة الهرم العريضة الحرفيون بنسبة ٤٧٪، ولهذا كله مدلول على الحالة التعليمية للمهاجرين؛ حيث نجد أن المؤهل المتوسط هو الأعلى نسبة بمقدار ٢٩٪، ويليه نسبة الأميين الكبيرة التي بلغت ٢٧٪، ثم المؤهل أقل من المتوسط بنسبة ٢٢٪، وأما عن التوزيع الجغرافي، فنجد أن محافظات الصعيد احتلت المراكز الأولى من حيث تصدير المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا، فكانت على الترتيب المنيا في المقام الأول بنسبة ١٢,٢٪، وتليها أسيوط، ثم سوهاج، ثم قنا، ثم الفيوم، وبعد ذلك جاءت محافظة البحيرة في المركز السادس، بنسبة ٨,٣٪، هذا فضلًا عن وجود أربع محافظات لم تجد لها نصيبًا من عينة الدراسة، وهي محافظات (الوادي الجديد – والبحر الأحمر – وشمال سيناء – وجنوب سيناء)، وأما عن الجنسيات الأخرى التي تم القبض عليها مع عينة الدراسة، فاحتلت السودان المرتبة الأولى بعدد ١٢ فردًا من أصل ٤٦ فردًا غير مصري، كما كان لسوريا والصومال وتشاد وليبيا وبنجلاديش، نصيب من المهاجرين، وقد وُجِدَ بعض أفراد القبائل التي لا تعترف بالحدود الدولية، ومن خلال الدراسة الميدانية تم رصد أهم الطرق البرية والبحرية التي يتخذها المهاجرون في رحلتهم السرية إلى ليبيا، وقد قال العالم الديموغرافي الفرنسي ألفريد صوفي **(إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات)**، وبالأخير يجب أن تتآزر جميع فصائل الشعب المصري؛ من أجل رفعة شأن بلدنا الحبيب مصر، والعمل على سلامة أراضيه، والتفاني في بذل كل ثمين؛ من أجل الحرية والكرامة لكل مواطن مصري، ويجب تكثيف دور قوات حرس الحدود؛ لحماية الدولة من كل مغتصبٍ يفكر أن يمس تراب مصر بسوء؛ فاللهم احفظ مصر وأهلها من كل شر يا رب العالمين.

☒ المـلاحـــــق:

ملحق (١) شهادة تأدية الخدمة العسكرية بقوات حرس الحدود المصرية

((نموذج رقم ٢٥ س))

٢٦٤١٢٢٤

وزارة الدفاع

شهادة تأدية الخدمة العسكرية

بالقوات المسلحة بجمهورية مصر العربية

تشهد وزارة الدفاع

أن

رقم عسكري: ٢٠١٥٣٢٥٢٠٠٥٦٤

درجة: جندي اسم: صلاح محمد صلاح دياب

الرقم القومي: ٢٩٢٠٧٠٦١٨٠٠٩٧٥ سجل مدني: كوم حماده محافظة: البحيرة

قد انتهت مدة خدمته العسكرية

قيادة قوات حرس الحدود

عن مدة خدمة حسنة قدرها

سنة ١ شهر ١ يوم ١٤

سنة ٠٠ شهر ٠٣ يوم ٠١ بتاريخ

بسبب نقله الى الاحتياط تنتهي مدة خدمته بالقوات الاحتياطية

يوم ٠١ شهر ٠٣ سنة ٢٠٢٥

وكانت درجة أخلاقه أثناء الخدمة قدوة حسنة

تحريرا بتاريخ ٢٠١٦/٠٣/٠١

التوقيع :

رتبة : لواء

اسم : حسام حسين زنتوت

مدير إدارة السجلات العسكرية

ختمت بإدارة السجلات - فرع المحلتين

ملحق (٢) الأسئلة التي يتم طرحها للمتسللين المقبوض عليهم.

- ما اسمك؟ - ما عمرك؟ - ما عنوانك؟ - ما مهنتك أو وظيفتك؟
- ما مؤهلك الدراسي؟ - هل تم القبض عليك من قبل في محاولة الهجرة غير المشروعة؟
- هل هذه أول مرة تتسلل فيها الحدود إلى ليبيا؟ - ما السبب الذي دفعك للهجرة غير المشروعة؟
- من أين تواصلت مع الدليل؟ وكيف عرفته؟ وما هو اسمه؟ ومواصفاته؟
- كم دفعت من المال للدليل أو (المهرب) حتى تصل للحدود؟
- هل تعلم الجريمة التي قمت بها وما هي مخاطرها؟ وهل تتحمل مسئولية ذلك؟
- مدى تباين أعداد المتسللين المقبوض عليهم مستوى فصول عام ٢٠١٥م.

ملحق (٣) أعداد المهاجرين من محافظات مصر إلى ليبيا حسب العينة المدروسة

م	المحافظات	أعداد المهاجرين	النسبة المئوية
١	المنيا	٦١٠	١٢,٢
٢	أسيوط	٥٨٠	١١,٦
٣	سوهاج	٥٦٥	١١,٣
٤	قنا	٥١٥	١٠,٣
٥	الفيوم	٤٦٠	٩,٢
٦	البحيرة	٤١٥	٨,٣
٧	بني سويف	٣٥٥	٧,١
٨	الدقهلية	١٧٠	٣,٤
٩	الإسكندرية	١٦٠	٣,٢
١٠	المنوفية	١٦٠	٣,٢
١١	كفر الشيخ	١٥٠	٣
١٢	الغربية	١٣٥	٢,٧
١٣	القاهرة	١٢٥	٢,٥
١٤	الجيزة	١٢٠	٢,٤
١٥	الشرقية	١١٥	٢,٣
١٦	القليوبية	١٠٠	٢
١٧	دمياط	٦٠	١,٢
١٨	الإسماعيلية	٥٠	١
١٩	الأقصر	٤٥	٠,٩
٢٠	السويس	٤٠	٠,٨
٢١	أسوان	٣٠	٠,٦
٢٢	بورسعيد	٣٠	٠,٦
٢٣	مطروح	١٠	٠,٢
٢٤	الوادي الجديد	٠	٠
٢٥	البحر الأحمر	٠	٠
٢٦	جنوب سيناء	٠	٠
٢٧	شمال سيناء	٠	٠
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات العينة المبحوثة عام ٢٠١٥م.			

ملحق (٤) صورة للباحث في منطقة الدراسة أمام ميناء السلوم البري، بصحبة أحد ضباط الاحتياط.

ملحق (٥) بعض الصور للمهاجرين غير الشرعيين المقبوض عليهم

☒ المصــادر والمــراجـــع العربــية والأجنبــية:

- ابراهيم أحمد سعيد، ١٩٩١، جغرافية الوطن العربي، جامعة دمشق، الطبعة الأولى.
- أشرف علي عبده، ٢٠٠٧، الهجرة العربية الدائمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٨٠م إلى ٢٠٠٤م: دراسة جغرافية، سلسلة بحوث جغرافية، العدد الثامن عشر، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.
- إكرام إلياس، ٢٠١٠، هجرة الشباب -الأسباب والوسائل، في: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة.

– أمير فرج يوسف، ٢٠١٢، الهجرة غير الشرعية طبقًا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
– إيمان شريف، ٢٠١٠، تقييم خبرة الهجرة غير الشرعية وآليات المواجهة، في: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة.
– إيمان شريف، ٢٠١٠، حجم واتجاهات الهجرة غير الشرعية، في: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة.
– حمدي شعبان، بدون تاريخ، الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني بمصر.
– رفيق الدياسطي، ٢٠١٥، هجرة المصريين غير الشرعية من قرية برج مغيزل إلى الدول الأوربية، دراسة في جغرافية السكان، مجلة كلية الآداب جامعة كفر الشيخ.
– سعيد اللاوندي، ٢٠٠٧، الهجرة غير الشرعية، الموسوعة السياسية للشباب، رقم ثمانية، نهضة مصر، القاهرة.
– سمير بودينار، ٢٠١٠، تحديات الهجرة غير الشرعية في إفريقيا: دراسة لسياسات دول العبور في الشمال الإفريقي، مؤتمر التكامل الإقليمي في إفريقيا: إسقاط الحاجز بين شمال القاهرة وجنوبها، المعهد الإفريقي لجنوب إفريقيا وشركاء التنمية، القاهرة.
– صفية عبد العزيز، ٢٠١٠، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين في: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة.
– طارق عبد الحميد الشهاوي، ٢٠٠٩، الهجرة غير الشرعية، رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
– الطيب، موسوعة القبائل، ١٩٩٦، استقرار البدو في محافظات الصعيد، القاهرة.
– عاصم الداهش، ٢٠٠٩، الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثارها السلبية وطرق مواجهتها، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة.
– عاصم الداهش، ٢٠١٠، الهجرة غير الشرعية وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، إدارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير، الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة – وزارة الداخلية، القاهرة.
– عثمان محمد الحسن والمبارك، ياسر عوض الكريم نور، ٢٠٠٨، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

– عزت حمد الشيشينى، ٢٠١٠، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
– علاء الدين عبد الخالق علوان، ٢٠٠٩، العمالة الريفية المصرية المهاجرة: نماذج من ثلاث مدن أوروبية، المجلة الجغرافية العربية، الجزء الثاني، العدد الرابع والخمسون، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.
– علي محمد دياب، ٢٠١٠، المدخل والمنهج في الدراسات الجغرافية البشرية، مجلة جامعة دمشق، العدد ٣.
– فتحي محمد أبو عيانة، ١٩٨٩، الجغرافيا السياسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
– فتحي محمد مصيلحي، ٢٠١٠، المشكلة السكانية ومستقبل مصر، دار الماجد، الطبعة الأولى.
– فتحي محمد مصيلحي، ٢٠١٥، مناهج البحث الجغرافي، مطابع جامعة المنوفية، الطبعة الرابعة.
– القاضي بيار فرنسيس، ٢٠١١، الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية، بيروت.
– ماهر حمدي عيش، ٢٠١٦، تحركات اللاجئين السوريين العابرة للحدود، مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية.
– محمد أحمد علي حسانين، ٢٠١٤، الأبعاد الجغرافية لهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، الجمعية الجغرافية المصرية، سلسلة بحوث جغرافية، العدد ٧٤.
– محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، ٢٠٠٨، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
– محمد الخشاني، ٢٠١١، الهجرة الدولية: الواقع والآفاق، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى.
– محمد سمير مصطفى، ٢٠٠٩، الهجرة غير الشرعية " الموت من أجل الحياة"، سلسلة أوراق سكانية، رقم ١، معهد التخطيط القومي والمركز الديموغرافي بالقاهرة.
– محمد غربي وآخرون، ٢٠١٤، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية – ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
– محمد فتحي عيد، ٢٠١٠، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، ورقة في الندوة العلمية بعنوان مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
– محمد يوسف زهرة، ١٩٩٨، بعض قضايا المنهج في الجغرافيا، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد الثاني والثلاثون، الجزء الثانى، القاهرة.

– محمود بسطامي، ٢٠١٠، الأبعاد القانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، في: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة.
– محمود توفيق، ٢٠٠٧، منهجية البحث العلمي مع التطبيق على البحث الجغرافي، القاهرة، الأنجلو المصرية.
– نجوى حافظ، ٢٠١٠، مقدمة البحث، في: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة.
– وزارة الخارجية المغربية، ٢٠٠٦، مؤتمر الحوار الأورو-أفريقي حول الهجرة والتنمية بالرباط.
- Jansen, G. (1969): some sociological aspects of migration in: Jackson migration, Cambridge university press, London.
- Shaw, R. P (1975): migration theory and fact. Regional science, Philadelphia.

Geographic analysis of illegal immigration
From Egypt to Libya: "A field study"

By / Salah Mohammed Salah Diab

Abstract:

The present study investigates one of the most important human problems in the modern era, illegal immigration, in the whole world and in the Arab and African arena, in particular. Various types of migration are ascribed to the large population overcrowding witnessed in the world in recent decades with a lack of resources. The problem of illegal immigration, in terms of its concept, most important reasons and motivations are discussed. A secret sample of immigrants was examined in terms of the most important elements of their demographic properties. The geographic distribution of immigrants from all governorates of the Arab Republic of Egypt was monitored through the western gateway to Libya or to southern European countries. The field study identifies the most important roads, paths and footpaths taken by the immigrants to cross the Egyptian-Libyan border. There is no doubt that each phenomenon has its advantages and disadvantages. The researcher has been able to monitor the most important advantages of illegal immigration, as well as the most important dangers and problems faced by illegal immigrants during their dark journey in the barren desert. The study area is the north-western range of the Egyptian-Libyan border; Salloum area of Matrouh Governorate. The study included 20% of the volume of illegal immigrants, who reached more than 25 thousand immigrants as "Secret border infiltrator" in 2015. The study concluded by proposing the most important mechanisms to address the problem of illegal immigration, and the most important ways to follow the scientific and sound confrontation of this phenomenon for maintain human spirits and achieving social justice.

Keywords: Illegal immigration - Salloum - Egypt - Libya - Secret immigrants.